



جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

Money laundering crime and the use of
cryptocurrencies in it

إعداد

الدكتور / محمد عبدالفتاح عبدالمقصود

دكتوراه القانون الجنائي – جامعة طنطا

البريد الإلكتروني : Mohamedali9995@yahoo.com

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الملخص

تحظى جريمة غسل الأموال باهتمام محلي ودولي كبير في الوقت الراهن ويرجع ذلك الي آثارها المدمرة علي الاقتصاد وارتباطها بغيرها من الجرائم الخطيرة، وتتم عملية غسل الأموال من خلال ثلاثة مراحل رئيسية هي مرحلة الايداع ثم مرحلة التمويه وأخيراً مرحلة الادماج، وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة جريمة غسل الأموال فتتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية لمواجهة تلك الجريمة كما تم إنشاء مجموعه العمل المالي (FATF) والتي تتولي وضع التوصيات اللازمة لمواجهة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتميز جريمة غسل الأموال بشرط مفترض يجب تحقيقه حتى يكتمل النموذج القانوني للجريمة وهو وجود جريمة اصلية (جنايه أو جنحه) ينتج عنها أموال أو متحصلات غير مشروعة، ويتحقق الركن المادي للجريمة بمجرد ارتكاب السلوك الاجرامي دون انتظار وقوع نتيجة معينة.

ويشترط لقيام الركن المعنوي في جريمة غسل الاموال تحقق القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة بالإضافة الي قصد جنائي خاص يتمثل في نية إخفاء المال او تمويه طبيعته أو مصدره.

ويتناول الجزء الثاني من الدراسة العملات المشفرة واستخدامها في ارتكاب جريمة غسل الأموال، وقد ظهرت تلك العملات بشكلها المعروف حالياً في نهاية العقد الأول من القرن الحالي وانتشرت انتشاراً واسعاً وتعددت أنواعها، وقد تزايد استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وغيرها من الجرائم الأخرى بسبب

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

صعوبة الكشف عن هوية مستخدميها وسرعه وسهولة المعاملات التي تتم من خلالها بالإضافة الي عدم وجود سلطه مركزيه محلية أو عالمية تتحكم في إصدارها، وقد بذلت العديد من الجهود الدوليـه والمحلية واتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

الكلمات المفتاحية:

غسل الأموال، العملات المشفرة، أسباب استخدام العملات المشفرة، مواجهة استخدام العملات المشفرة.

Abstract

Money-laundering is currently receiving considerable domestic and international attention due its devastating effects on the economy and its links to other serious crimes.

Money-laundering is carried out through three main stages: plasment, layering and finally integration.

The international community has become aware of the seriousness of the crime of Money-laundering. Serval international conventions has been drafted to deal with this crime. The financial action task force (FATF) has been established to formulate to the necessary recommendation deal with money laundering and terrorist financing crimes the material element of the offence is stablished the criminal conduct has been committed and without waiting for any specific out come to occur. The legal element of the offence of Money-laundering fulfills the general criminal intent namely knowledge and will with a special criminal intent to conceal the natural or source of the money.

The second part of the study deals with cyptocurrencies and its use. These currencies in there present for, appared at the end of current century`s firist decade. the commission of Money-laundering and other crimes has increased by these currencies because of the difficulty of identifying their users, the speed and the ease of the transaction through which they are carried out in the addition to the absence of a central local or international authority to control their issuance action to counter the use of coinage in the commission of the crime of Money-laundering.

Key words :

Money laundering, Cryptocurrencies, Confronting the use of cryptocurrencies

تعتبر جريمة غسل الأموال إحدى صور الجريمة المنظمة التي تخرج في كثير من الأحيان عن النطاق المحلي لتصبح ذات طبيعة دولية حيث ارتبطت تلك الجريمة دائماً بغيرها من الجرائم خاصة جريمة الاتجار في المخدرات إذا لجأ مهربو ومروجوا المخدرات إلي محاولة إخفاء الأموال الطائلة التي يجنونها من تجارتهم الآثمة من خلال محاولة إخفاء أو تمويه مصدرها أو دمجها في أنشطة اقتصادية أخرى وذلك للهروب من ملاحقة أجهزة إنفاذ القانون، وقد تنبعت معظم دول العالم الي خطورة جريمة غسل الأموال فسنت تشريعات خاصة لمواجهة تلك الجريمة كما تم فرض العديد من الإجراءات و القيود علي عمليات تحويل وإيداع الأموال في الحسابات البنكية، و علي الجانب الآخر حاول الجناة التحايل على تلك القواعد والقوانين، وقد وجد هؤلاء ضالتهم في العملات المشفرة التي تزايد استخدامها في السنوات الأخيرة فهذه العملات لا تصدر عن سلطه محدده مثل البنوك المركزية او وزارات المالية ولا تتقيد بحدود جغرافية محددة فهي لا تحتاج أكثر من جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت وشخص يجيد التعامل عبر المواقع والمنصات الالكترونية الخاصة بتلك العملات، وقد استخدمت العملات المشفرة في ارتكاب العديد من عمليات غسل الأموال ذات الطبيعة الدوليہ وتم ضبط العديد من هذه الجرائم، ولعل من أشهرها ما عرف بقضية (طريق الحرير) وهو موقع الكتروني للترويج لعمليات غسل الأموال باستخدام عملة البيتكوين المشفرة وقد تبين قيام العديد من المستخدمين بإجراء

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

معاملات عبر الموقع قدرت قيمتها بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار^(١)، وإدراكاً من المنظمات الدولية المعنية لخطورة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جرائم غسل الأموال فقد أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) العديد من التوصيات في هذا الشأن لمحاربة تلك الظاهرة.

وفي مصر فقد حظر المشرع انشاء أو استخدام العملات المشفرة إلا عقب الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي، كما حظرت معظم الدول العربية أنشاء أو استخدام أو تداول تلك العملات إدراكاً لمخاطرها وسهولة استخدامها في ارتكاب الجرائم.

أهميه الدراسة:-

تتبع أهميه الدراسة من خطورة جريمة غسل الأموال وتأثيرها السلبي علي الاقتصاد المحلي والدولي وكونها توفر ملاذا للأموال والعائدات غير المشروعة التي تتولد من ارتكاب العديد من الجرائم حيث يتم غسل هذه الأموال بمحاولة تمويه وإخفاء مصدرها وإعادة دمجها في أنشطة اقتصادية أخرى لذلك فإن مواجهة تلك الجريمة وتداعياتها يعد أمراً علي جانب كبير من الاهمية سواء من الناحية القانونية او العملية كذلك فإن ظهور العملات المشفرة في السنوات الأخيرة وتزايد استخدامها في العديد من المعاملات التجارية والاقتصادية بما تحمله من خصائص تقتقر إليها النقود

(1) Van Hout, Marie claire and Tim Bingham, Responsible vendors, intelligent consumers: Silk Road, the online revolutuin in drug trading, International Journal of Drug Policy, 2014,p.183-189.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

التقليدية وتبتعد بها عن إطار الرقابة التي تفرضها الدول علي عملاتها قد أدى إلى لجوء العديد من المجرمين لاستخدام تلك العملات في ارتكاب انشطتهم الإجرامية بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفه خاصة لذلك فإن دراسة هذه العملات وخصائصها التي أدت الي انتشارها ودراسة الوسائل القانونية و العملية لمواجهه استخدامها في ارتكاب جريمة غسل الأموال سواء من الناحية القانونية أو العملية لهو محل اهتمام دولي ومحلي.

مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على أركان جريمة غسل الأموال في مصر وبعض التشريعات العربية ومعرفة الجهود الدولييه لمواجهه تلك الجريمة والعقوبات المفروضة عليها وكذلك تثير العملات المشفرة إشكالية الوقوف علي تعريف تلك العملات وأنواعها وتاريخ ظهورها ثم خصائصها المميزة لها الإيجابية منها والسلبية ثم الطبيعة القانونية لتلك العملات وأسباب استخدامها في ارتكاب الأنشطة الاجرامية ثم الجهود الدولييه والمحلية لمواجهة ظاهرة استخدام تلك العملات في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

تساؤلات الدراسة :-

- ١- ما هو تعريف جريمة غسل الأموال؟
- ٢- ما هي المراحل التي تتم من خلالها جريمة غسل الأموال؟
- ٣- ما هو الشرط المفترض في عملية غسل الأموال؟

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

- ٤- ما هي أركان جريمة غسل الأموال؟
- ٥- ما هو المقصود بالعملات المشفرة وما هي أنواعها؟
- ٦- ما هي الخصائص المميزة للعملات المشفرة؟
- ٧- ما هي الطبيعة القانونية للعملات المشفرة؟
- ٨- ما هي أسباب استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال؟
- ٩- ما هي آليات استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال؟
- ١٠- ما هي الجهود المحلية والدولية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال؟

الدراسات السابقة:-

- ١- السياسة الجنائية لمواجهة غسل الأموال في تشريعات دول الخليج العربي - دراسة تحليلية مقارنة بالتشريع المصري (مجلة جامعة جنوب الوادي للدراسات القانونية- ٢٠٢٠) - د. إمام حسنين خليل عطا الله

قام الباحث بتقسيم دراسته الى ثلاثة مباحث، حيث تناول في المبحث الأول ماهية غسل الأموال، وتناول في المبحث الثاني البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال، وتناول في المبحث الثالث الأحكام المشتركة في جرائم غسل الأموال، وقد قام الباحث خلال دراسته باستعراض التشريعات الجنائية التي واجهت جريمة غسل الأموال في مصر ودول الخليج العربي مثل (الإمارات - السعودية - قطر - الكويت

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
- البحرين - عمان) وقد قام بعقد مقارنة بين موقف المشرع في مصر وتلك الدول
من التعامل مع جريمة غسل الأموال.

٢- دور السياسة التشريعية المعاصرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
في ضوء المستجدات الحديثة - دراسة مقارنة تحليلية ما بين التشريع
المصري والتشريع القطري والفرنسي والأمريكي (مجلة الدراسات القانونية
والاقتصادية - سبتمبر ٢٠٢٢) د. ياسر محمد المعني.

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول ماهية غسل
الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء السياسة التشريعية المعاصرة، وتناول في المبحث
الثاني صور جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء السياسة التشريعية
المعاصرة، وتناول في المبحث الثالث الجوانب العلمية والمستجدة في مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قام الباحث من خلال دراسته بعقد مقارنة بين موقف المشرع المصري
والقطري والفرنسي والأمريكي من المواجهة التشريعية لجريمتي غسل الأموال وتمويل
الإرهاب.

٣- مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال (عملة البيتكوين نموذجاً) دراسة
تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والاستجابة الأمريكية والمصرية.
(المجلة القانونية - نوفمبر ٢٠٢٢) د. طارق احمد ماهر زغلول.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

قسم الباحث دراسته الي ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية، وتناول في الفصل الثاني تقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال، وتناول في الفصل الثالث النهج الدولي والتشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة، ويعد هذا البحث من أول الأبحاث التي تناولت استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال كما شمل البحث عدد من التطبيقات القضائية لعدد من الوقائع التي استخدمت فيها العملات المشفرة في ارتكاب جرائم غسل الأموال كما تضمن البحث مقارنة بين نهج المشرع المصري والمشرع الأمريكي في مواجهة جريمة غسل الأموال.

٤- استخدام العملات الرقمية المشفرة (المخاطر - الحلول) . (مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - سبتمبر ٢٠٢٣) د. حسام نبيل الشنراقي.

تناول الباحث في دراسته العملات المشفرة من ناحية نشأتها ومميزاتها للجنة في الأنشطة الاجرامية، وقد قسم الباحث دراسته الي مطلب تمهيدي وثلاثة مباحث، حيث تناول في المطلب التمهيدي العملات الرقمية واستراتيجية دبي للتحويل الرقمي وتناول في المبحث الأول مخاطر استخدام العملات الرقمية في الجريمة وتناول في المبحث الثاني الجرائم التي تقع على العملات الرقمية وتناول في المبحث الثالث مستقبل العملات الرقمية بين الواقع والمأمول.

ونري أن هناك العديد من الدراسات القانونية التي تناولت جريمة غسل الأموال وهناك أيضا عدد من الدراسات التي تناولت تعريف العملات المشفرة وأنواعها وكيفية

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
إصدارها ومميزاتها ومخاطرها، لكننا نجد قلة في عدد الدراسات التي تناولت استخدام
العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

منهج الدراسة:-

تعتمد الدراسة علي المنهج التأصيلي التحليلي المقارن لجريمة غسل الأموال
وتعريفها ومراحلها ثم أركان جريمة غسل الأموال وعقوبتها وكذلك العملات المشفرة
ونشأتها وخصائصها وطبيعتها القانونية وأسباب اللجوء إليها لاستخدامها في ارتكاب
جريمة غسل الأموال وكذلك الجهود المحلية والدولية المبذولة لمواجهه استخدام
العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وذلك فى ضوء الدراسة المقارن بين
التشريع المصري وتشريعات عدد من الدول العربية (التشريع المصرى- التشريع
الإماراتى - التشريع الكويتى - النظام السعودى).

خطة البحث:-

المبحث الأول: المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال.

المطلب الأول: ماهية جريمة غسل الأموال.

الفرع الأول: تعريف جريمة غسل الأموال.

الفرع الثاني: مراحل عملية غسل الأموال.

الفرع الثالث: الجهود الدولية لمواجهة جريمة غسل الأموال.

المطلب الثانى: علاقة جريمة غسل الأموال بغيرها من الجرائم.

الفرع الأول: الجريمة المنظمة وجريمة غسل الأموال.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الثاني: جريمة تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال.

الفرع الثالث: جريمة إخفاء المسروقات وجريمة غسل الأموال.

المطلب الثالث: أركان جريمة غسل الأموال وعقوبتها.

الفرع الأول: الشرط المفترض (الجريمة الأصلية مصدر المال).

الفرع الثاني: الركن المادي لجريمة غسل الأموال.

الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

الفرع الرابع: عقوبة جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول: ماهية العملات المشفرة.

الفرع الأول: التطور التاريخي للعملات المشفرة.

الفرع الثاني: مفهوم العملات المشفرة.

الفرع الثالث: أنواع العملات المشفرة.

المطلب الثاني: خصائص العملات المشفرة.

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للعملات المشفرة.

الفرع الثاني: مزايا وعيوب العملات المشفرة.

الفرع الثالث: أسباب استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الأنشطة الإجرامية.

المطلب الثالث: الجهود الدولية والمحلية في مواجهة استخدام العملات المشفرة في

ارتكاب جريمة غسل الأموال.

الفرع الأول: آليات استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

الفرع الثاني: الجهود الدولية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في جريمة غسل الأموال.

الفرع الثالث: الجهود المحلية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

المبحث الأول

المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

مع تطور الاقتصاد واتجاهه المطرد نحو العالمية حيث أصبحت المعاملات الاقتصادية عبر الدول أضخم وأكبر مما سبق بل وأصبحت في كثير من الأحيان تتم بعيداً عن أي من المؤسسات المالية الرسمية للدول فقد ظهرت أنواع جديدة من الجرائم المالية التي لم يعرفها العالم من قبل، وأصبحت إمكانية إخفاء الأرباح المتحصلة من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وإعادة تدويرها داخل قنوات مالية مشروعة تمثل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، وبالرغم من أن مصطلح (غسل الأموال) ليس مصطلحاً حديثاً إلا أنه ظهر بقوة على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي تنبّهت له الدول والمنظمات الدولية لما له من خطورة كبيرة واتجهت معظم دول العالم إلى سن قوانين لمكافحة جريمة غسل الأموال بالإضافة إلى ظهور العديد من الإتفاقيات الدولية التي قامت بإرساء قواعد ومعايير عالمية لمكافحة تلك الجريمة.

وسوف نتناول المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : ماهية جريمة غسل الأموال .

المطلب الثاني: علاقة جريمة غسل الأموال بغيرها من الجرائم.

المطلب الثالث: أركان جريمة غسل الأموال .

المطلب الأول

ماهية جريمة غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

لا بد لنا قبل أن نبدأ في تناول شرح جريمة غسل الأموال أن نحدد تعريف جريمة غسل الأموال ثم نحدد المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال والجهود الدولية المبذولة لمواجهتها، وسوف نتناول ذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول : تعريف جريمة غسل الأموال.

الفرع الثاني: مراحل عملية غسل الأموال.

الفرع الثالث : الجهود الدولية لمواجهة جريمة غسل الأموال.

الفرع الأول

تعريف جريمة غسل الأموال

رغم أن السنوات الأخيرة شهدت انتشاراً كبيراً لمصطلح غسل الأموال إلا أن البعض يرى أن فكرة غسل الأموال ظهرت أبعد مما نتصور وأن أورربا في العصور الوسطى عرفت تلك الظاهرة حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية تحرم الإقراض بالربا مما

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

اضطر المرابون إلى إخفاء الأرباح الناتجة عن عمليات الربا بطرق مختلفة ومحاولة إدخالها في أنشطة أخرى^(١).

وفي عام ١٩٢٠ كان أول ظهور لمصطلح غسل الأموال، Money laundering بالمعني المفهوم وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عقب اكتشاف امتلاك عصابات المافيا لعدد من ماكينات الغسل Landertters وذلك كغطاء شرعي للأموال المتحصلة من إرتكاب جرائمها^(٢)، وقد عاد مصطلح غسل الأموال إلى الساحة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ من خلال ما عرف بفضيحة (ووترجيت) حيث تبين قيام أعضاء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي نيكسون بزرع أجهزة تصنت على الحملة الانتخابية لمرشح الحزب الديمقراطي كما ثارت الشكوك حول استخدام أعضاء الحملة لأموال متحصلة من مصادر غير مشروعة^(٣)، وقد ارتبطت جريمة غسل الأموال بجريمة الإتجار في المواد المخدرة وتهريبها بصفه خاصة، وذلك نظراً للأرباح الضخمة المتحصلة من تجارة وتهريب المخدرات واتجاه مرتكبيها إلى محاولة تبييض تلك الأموال عن طريق ضخها في النظام الإقتصادي

(١) مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(2) Guy stessens, Money laundering - A new international law enforcement Model, Cambridge University, press 2008. P.82.

(٣) أميره عبود مرزة، جريمة غسل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال (تصدر عن مركز رقاد للدراسات والأبحاث (الأردن) المجلد الثامن، العدد الثاني، إبريل ٢٠٢٠، ص ١٩٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

الشرعي وذلك لحماية تلك الأموال الملوثة من مراقبة السلطات لها وضبطها، ولعل اتفاقية (فيينا ١٩٨٨) لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية كانت من أولى الخطوات الدولية الجادة لمواجهة ظاهرة غسل الأموال المتحصلة من تهريب المواد المخدرة والإتجار بها، وقد تعددت تعريفات الفقه لجريمة غسل الأموال فقد عرفها البعض بأنها (إعادة تدوير أموال ناتجة عن أعمال غير مشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال غير المشروعة)^(١).

وعرفها البعض الآخر بأنها (مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع أو المساهمة في توظيف أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجنايه أو جنحه)^(٢).

وعرفها ثالث بأنها (كافة العمليات المالية التي تهدف إلى إخفاء الأموال غير المشروعة داخل القنوات المالية والمصرفية الشرعية، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك بغية إعادة تدويرها والدخول بها إلى دائرة العلانية حتى تبدو كأنها

(١) د. محمد عبد اللطيف فرج، تجريم عمليات غسل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثالث عشر، يناير ١٩٩٨، ص ٢٤٠.

(٢) د. هادي حامد قشتوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

متأتية من مصادر مشروعة ليتمكن صاحبها من الإستفادة منها وتوظيفها في أنشطة أخرى مشروعة أو غير مشروعة دون ملاحقة من أجهزة العدالة^(١).

وإذا تأملنا موقف بعض التشريعات العربية من تعريف جريمة غسل الأموال نجد أنها تنقسم إلى إتجاهين رئيسيين:-

الإتجاه الأول : حيث اهتمت التشريعات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه بتعريف عملية غسل الأموال في حد ذاتها دون تعريف جريمة غسل الأموال ومن هذه التشريعات التشريع المصري والتشريع الإماراتي والتشريع القطري.

فقد قام المشرع المصري في القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بتعريف عملية غسل الأموال اعتماداً على صور السلوك التي تتم بها تلك العملية واعتبر أن السلوك الذي يتضمن اكتساب الأموال وحيازتها أو التصرف فيها يمكن أن تقع به عملية غسل الأموال كما اعتبر أيضاً أن حفظ الأموال أو استبدالها أو ايداعها أو استثمارها أو تعديل قيمتها من الصور التي يمكن ان تتم بها عملية غسل الأموال أيضاً واشترط المشرع المصري في تعريفه لعملية غسل الأموال أن تكون تلك الأموال متحصلة من إحدى الجرائم المحددة على سبيل الحصر التي وردت في المادة الثانية من ذلك القانون كما أشار تعريف المشرع المصري إلى ضرورة العلم بطبيعة تلك الأموال وكونها متحصلة من إحدى الجرائم التي نص عليها القانون.

^(١) محمد عبد الله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول - دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٠، ص ٤٤٨.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تضمن القانون الإتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ تعريفاً لعملية غسل الأموال سار فيه على نهج المشرع المصري حيث نص على صور السلوك التي تتم بها عملية غسل الأموال وكون تلك الأموال متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في ذات القانون، ولم يشر المشرع الإماراتي في تعريفه لعملية غسل الأموال إلى ضرورة علم غاسل الأموال بالطبيعة غير المشروعة لتلك الأموال.

وفي دولة قطر سار المشرع القطري في القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ على ذات النهج السابق حيث نص على الأفعال التي تتم بها عملية غسل الأموال وقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أنواع:-

(تحويل أو نقل الأموال)

(إخفاء أو حجب الطبيعة الحقيقية للأموال)

(امتلاك أو حيازة أو استخدام الأموال)

واشترط المشرع القطري أن يكون غاسل الأموال عالماً بطبيعة هذه الأموال أو لديه اشتباه بكونها متحصلة من إحدى الجرائم كما تطلب أن تكون عملية غسل الأموال بغرض إخفاء الطبيعة غير المشروعة لتلك الأموال أو أن تكون بهدف مساعدة الجاني مرتكب الجريمة الأصلية التي تحصل منها المال غير المشروع في التنصل من جريمته.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الإتجاه الثاني: اهتم هذا الاتجاه بتعريف جريمة غسل الأموال في حد ذاتها^(١) وليس مصطلح غسل الأموال، ومن التشريعات التي سارت في هذا الإتجاه التشريع الكويتي والنظام السعودي .

فقد أصدر المشرع الكويتي القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٣ والذي تضمن تعريفاً لجريمة غسل الأموال وقد تضمن التعريف تحديداً لصور السلوك الإجرامي لتلك الجريمة ولم يخرج في ذلك عن الصور التي وردت عند تعريف عملية غسل الأموال في التشريع المصري والإماراتي والقطري وهي تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها أو إخفاء وتمويه طبيعتها أو مصدرها أو مكانها وكذلك اكتساب الأموال أو حيازتها، واشترط المشرع أن يكون الجاني على علم بكون تلك الأموال متحصلة من جريمة وأن يقوم عمداً بارتكاب إحدى صور السلوك الإجرامي المذكورة آنفاً.

كما صدر النظام السعودي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ والذي عرف فيه جريمة غسل الأموال ولم يخرج هذا التعريف عن نفس النهج السابق للتشريعات العربية التي ذكرناها فقد أورد النظام السعودي عدداً من صور السلوك الإجرامي لجريمة غسل الأموال والتي يتعين القيام بإحداها وهي تحويل الأموال أو نقلها وكذلك اكتسابها أو حيازتها أو استخدامها أو إخفاء وتمويه طبيعتها أو مصدرها أو حركتها، واشترط

(١) د. إمام حسنين خليل عطا الله، السياسة الجنائية لمواجهة غسل الأموال في تشريعات ودول الخليج العربي (دراسة تحليلية مقارنة بالتشريع المصري) مجلة جامعة جنوب الوادي الدولي للدراسات القانونية، المجلد الخامس، العدد الخامس، ٢٠٢٠، ص ١٢٤-١٢٦.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

النظام السعودي أن يكون الجاني عالماً بالمصدر غير المشروع لتلك الأموال وكونها متحصلة من جريمة أو مصدر غير مشروع وأن تتجه إرادة الجاني إلى إخفاء ذلك المصدر غير المشروع لمساعدة مرتكب الجريمة الأصلية في إخفاء جريمته أو في إفلاته من تبعاتها القانونية.

تعليق على موقف التشريعات العربية من تعريف جريمة غسل الأموال:-

سبق وأن أشرنا إلى وجود اتجاهين رئيسيين في تعريف جريمة غسل الأموال، الأول هو تعريف عملية غسل الأموال ذاتها وهو ما أخذ به المشرع المصري والقطري والاماراتي والثاني هو تعريف جريمة غسل الأموال وهو ما أخذ به المشرع الكويتي والنظام السعودي والواقع أننا لا نجد اختلافاً يذكر بين الاتجاهين فالدول التي نصت في تشريعها على تعريف عملية (غسل الأموال). هي في الواقع عرفت جريمة غسل الأموال إذ أوردت كافة أركان جريمة غسل الأموال من ركن مادي بما يتضمنه من صور السلوك الإجرامي وركن معنوي ينصب على علم الجاني بكون الأموال متحصلة من إحدى الجرائم واتجاه نيته إلى إخفاء الطبيعة غير المشروعة لتلك الأموال وإن كانت بعض التشريعات احتوت في تعريفها على ما يفهم منه أنه قصد جنائي خاص ويعقبها اكتفى بالقصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة وهو ما سوف نوضحه بالتفصيل في موضعه.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

تعريف المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمصطلح غسل الأموال:

وقد تناولت المعاهدات والاتفاقيات الدولية تعريف مصطلح غسل الأموال فنجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة (فيينا ١٩٨٨).

قد أوردت ثلاثة صور لعملية غسل الأموال وتتمثل تلك الصور في الآتي:

أولاً : تحويل الأموال أو نقلها مع العلم أن تلك الأموال مستمدة من جرائم المخدرات.
ثانياً :- إخفاء أو تمويه حقيقة تلك الأموال.

ثالثاً :- اكتساب أو حيازة الأموال مع العلم أنها مستمدة من الجريمة المنصوص عليها في الاتفاقية.

وفي عام ١٩٨٨ صدر إعلان لجنة بازل للرقابة على البنوك^(١) والذي عرف غسل الأموال بأنه العمليات المصرفية التي يقوم بها^(٢) الفاعلون وذلك بغرض إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال وأصحابها^(٣).

(١) د. هدي حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، المرجع السابق، ص ٥.

(٢) إعلان لجنة بازل للرقابة على البنوك لعام ١٩٨٨: متاح على موقع

<http://asjp.cerist.dz>1pdf> Available at: 22/3/2024

(٣) د. تميم طاهر محمد، المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال، مجلة كلية الحقوق (تصدر عن كلية القانون الجامعة المستنصرية العراقية)، المجلد الأول، العدد العشرون، ٢٠١٢، ص ١٣.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وقد قامت أيضاً مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تعرف باسم (FATF) بتعريف عملية غسل الأموال بأنها تحويل الممتلكات^(١) مع العلم بمصدرها غير المشروع وذلك بقصد إخفاء الأصل غير المشروع له لتلك الممتلكات أو إخفاء مصدرها ومكانها أو مساعدة مرتكب الجريمة لتجنب العقاب القانونية لأفعاله.

ونرى من خلال استعراض التعريفات السابقة لجريمة غسل الأموال سواء كانت التعريفات الفقهية أو التعريفات التشريعية أو تعريفات بعض المنظمات الدولية لجريمة غسل الأموال أن تلك الجريمة تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:-

ارتكاب جريمة أصلية (جنايه أو جنحه) يتحصل عنها أموال غير مشروعة.

قيام الجاني باستخدام تلك الأموال أو حيازتها أو نقلها أو التصرف فيها أو إدارتها أو استثمارها أو إيداعها.

^(١) بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٩ أثناء إجتماع قمة الدول الصناعية السبع في باريس تم الإعلان عن إنشاء مجموعة العمل المالي The Financial Action Task Force والتي تعرف اختصاراً باسم (FATF) وتختص بوضع السياسات والتوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي ومتابعة مدي التزام دول العالم بتنفيذ تلك التوصيات، انظر موقع فرقة العمل المالي FATF على شبكة الأنترنت

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

ج- أن يكون الجاني عالماً بطبيعة تلك الأموال وكونها متحصلة من ارتكاب جريمة (جنايه أو جنحه) وأن تتجه إرادته إلى إخفاء وتمويه طبيعة تلك الأموال الملوثة.

الفرع الثاني

مراحل عمليات غسل الأموال

تهدف مراحل عملية غسل الأموال بصفة أساسية إلى إخفاء المصدر الإجرامي للأموال أو الممتلكات غير المشروعة والتي تولدت عن ارتكاب إحدى الجرائم أو الأنشطة غير المشروعة ثم محاولة دمجها في الأنشطة الاقتصادية المشروعة بحيث يتمكن أصحاب هذه الأموال من المجرمين أو المنظمات الإجرامية من الابتعاد بها عن الملاحقة القانونية، ويمكن تقسيم مراحل بعملية غسل الأموال إلى ثلاث مراحل رئيسية كالآتي:

(١) مرحلة الإيداع Placement

(٢) مرحلة التمويه Layering

(٣) مرحلة الإدماج integration

١- مرحلة الإيداع Placement

وفي هذه المرحلة يبدأ الشخص الذى يقوم بعملية غسل الأموال بوضع أو إيداع النقود الملوثة المتحصلة من ارتكاب إحدى الجرائم داخل إحدى البنوك أو المؤسسات

المالية ويمكن أن يتم ذلك داخل نفس الدولة التي وقعت فيها الجريمة التي تولدت منها النقود الملوثة أوفي دولة أخرى، كما يمكن أن يقوم بعملية الإيداع صاحب الأموال أو أى شخص آخر، ويمكن أن تتم عملية الإيداع داخل النظام المصرفي والبنوك ويمكن أن تتم داخل أي نشاط اقتصادي آخر وذلك نظرًا لوضع معظم البنوك معايير وضوابط للأموال التي يتم إيداعها والتي تزيد قيمتها عن حد معين، وتعد هذه المرحلة هي أخطر المراحل وأصعبها بالنسبة للقائمين بعملية غسل الأموال حيث تكون تلك الأموال عرضة لملاحقة أجهزة إنفاذ القانون وضبطها خاصة عند ما تكون تلك الأموال ذات مبالغ ضخمة^(١).

٢- مرحلة التمويه Layering

وتهدف هذه الخطوة إلى محاولة تضليل وإبعاد أجهزة إنفاذ القانون عن ملاحقة وتتبع الأموال التي يتم غسلها ويكون ذلك من خلال القيام بالعديد من الخطوات المصرفية المعقدة التي تهدف للفصل التام بين هذه الأموال ومصدرها غير المشروع مع محاولة تدعيم تلك العمليات بالمستندات التي تحاول خلق مشروعية قانونية لتلك الأموال ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق يتصف بعضها بالطبيعة الدولية وذلك عن

(١) سعيد عبد اللطيف حسن، جرائم غسل الأموال، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩، ص ٧٠.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

طريق نقل تلك الأموال إلى ما يعرف بالملاذات الآمنة^(١)، وهي البلاد التي تضع قواعد صارمة على سرية الحسابات البنكية والتي تسهل عمليات الإيداعات البنكية دون إحكام الرقابة عليها، كما يقوم غاسل الأموال بالعديد من الحيل مثل إيداع الأموال في بنوك متعددة وتوزيعها بين استثمارات متعددة في دول مختلفة مع إعادة بيع الأصول بصفة مستمرة للهروب من تتبع مصادر هذه الأموال، وعلى ذلك فهذه المرحلة ما هي إلا محاولة إخفاء المصدر غير المشرع للأموال الملوثة بقصد حمايتها من ملاحقة جهات إنفاذ القانون وإجراء عدد من العمليات المعقدة وتوفير المستندات اللازمة لإضفاء شرعية زائفة على هذه الأموال.

٣- مرحله الإدماج Integration

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل غسل الأموال وفيها تكون الأموال الملوثة قد تم إجراء العديد من المعاملات الإقتصادية عليها للإبتعاد بها من مصدرها غير المشروع، ويتم من خلال هذه المرحلة الأخيرة إضفاء طابع الشرعية عليها كما يتم دمجها في النظام الإقتصادي والمصرفي بحيث تبدو في النهاية كأموال مشروعة متحصلة من مصادر مشروعة لذلك. يطلق على هذه المرحلة (مرحلة التجفيف) لأنه

(١) د. أمجد النقراشي، البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال، المجلة القانونية (تصدر عن هيئة التشريع والرأي القانوني بمملكة البحرين)، العدد الخامس، يناير ٢٠١٦، ص ٣٣٦.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
عند الوصول لهذه المرحلة يكون من الصعب التمييز بين تلك الأموال غير المشروعة
وبين الأموال المشروعة^(١).

الفرع الثالث

الجهود الدولية لمواجهه جريمة غسل الأموال

أدرك المجتمع الدولي فى نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي خطورة
جريمة غسل الأموال سواء كان ذلك على مستوى الإقتصاد الوطنى لكل دولة أو على
مستوى الإقتصاد الدولى بصفة عامة وأن تلك الجريمة تتيح لعتاة المجرمين ملاذاً آمناً
من ملاحقة أجهزة إنفاذ القانون على مستوى العالم لأموالهم مما يمكنهم من ارتكاب
المزيد من جرائمهم، ولعل من أبرز الجهود الدولية لمواجهة جريمة غسل الأموال ما
يلي:

١ - إتفاقية فينا لعام ١٩٨٨

بالرغم من أن اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ تمت صياغتها لمكافحة الإتجار غير
المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية إلا أنها تعتبر من أوائل الجهود الدولية
لمواجهه جريمة غسل الأموال والتي ترتبط بالإتجار في المواد المخدرة وقد تم توقيع

(١) د. رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة،
بحث مقدم للمؤتمر الدولى العلمى الثالث بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان (حماية
المصلحة العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى)، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠١٩،
ص٢٠٦.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

هذه الإتفاقية فى ١٩ يناير ١٩٨٨ ودخلت حيز التنفيذ فى ١١ نوفمبر ١٩٩٠ وقد ألزمت الإتفاقية الدول الأعضاء بتجريم عمليات غسل الأموال الناتجة عن الإتجار فى المواد المخدرة وتهريبها وشجعت التعاون الدولى فى مجال التحريات كما تبنت الإتفاقية منهجاً متكاملاً للتعاون الدولى تضمن الاعتراف بأوامر المصادرة، تجميد الأصول والتحفز عليها، تسليم المجرمين، المساعدة القانونية المتبادلة كما ألزمت الدول الأعضاء بسن تشريعات داخلية تضمن تنفيذ ما جاء فى الإتفاقية من توصيات^(١).

٢- وثيقة إعلان المبادئ للجنة بازل ١٩٨٨

لجنة بازل هي لجنة دولية للرقابة على أعمال البنوك على مستوى العالم وقد قامت هذه اللجنة خلال اجتماعها فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ فى مدينة بازل بسويسرا بوضع عدد من القواعد المصرفية وذلك لمحاربة جرائم غسل الأموال على مستوى العالم ومن أهم القواعد التى تضمنتها وثيقة إعلان المبادئ:- التعرف على هوية العميل، التعاون مع جهات إنفاذ القانون إلى أقصى ما تسمح به اللوائح المتعلقة بصون أسرار العملاء، الإمتثال للقوانين الخاصة بالمعاملات المالية، رفض المعاملات التى يتضح ارتباطها بتمويه وحجب مصدر الأموال.

(١) د. حنان السيد عبد الهادي عبد الحافظ، مدي فاعلية الجهود الدولية فى مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة فى القانون الدولى - دراسة مقارنة فى النظام السعودى وبعض التشريعات الدولية، مجلة البحوث الفقهية القانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون - فرع جامعة الأزهر بدمهور)، المجلد ٣٣، العدد ٣٦، إبريل ٢٠٢١، ص ٦٦.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

٣- التشريع النموذجي الصادر من خلال برنامج الأمم المتحدة ١٩٩٥

تم إعداد هذا التشريع بمعرفة فريق من الخبراء الدوليين وصدر هذا التشريع النموذجي من خلال برنامج الأمم المتحدة المعنى بالرقابة الدولي على مكافحة المخدرات، وقد تضمن قواعد لمكافحة جريمة غسل الأموال عبر دول العالم المختلفة حيث حمل التشريع إلزاماً لجميع البنوك بأن تخطر البنك المركزي بالتحويلات الأجنبية الواردة إليها، كما تضمن وضع قواعد صارمة لتحديد هوية عملاء البنوك^(١)، كما تضمن التشريع ضرورة قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقومون بعمليات مالية بالنقد الأجنبي خارج البورصة أن يقدموا قبل بدء عملهم تقريراً بنشاطهم للبنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الجمارك على أن يتم تسجيل معاملاتهم في سجلات تحفظ لمدة خمس سنوات على الأقل من آخر عملية مسجله.

٤ - إنشاء مجموعة العمل المالي FATF

تمخضت قمة الدول الصناعية السبع التي عقدت في باريس عام ١٩٨٩ عن إنشاء أهم الأجهزة الدولية التي تعمل في مجال مكافحة غسل الأموال وهي مجموعة العمل المالي والتي تعرف اختصاراً باسم (FATF) وتختص بالأساس بوضع سياسات قواعد محددة لمحاربة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وعلى ذلك فهي تقوم

(١) محمد عبد الله سعيد على الناعور النقبي، غسل الأموال والجهود الدولية لمواجهتها، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، (تصدر عن جامعة الجبالي بونعامة بدولة الجزائر) المجلد الرابع، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢١، ص ١٠٠-١٠١.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

بدورين رئيسيين يتمثلان في وضع السياسات والمعايير الدولية التي تكفل محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ثم مراقبة وتقييم التزام دول العالم بهذه المعايير، وفي عام ١٩٩٥ أصدرت مجموعة العمل المالي أربعين توصية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقوم بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات وكذلك العمل على زيادة التعاون الدولي في هذا المجال^(١).

٥- القمة العالمية لمكافحة المخدرات

خصصت منظمة الأمم المتحدة أعمال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عقدت في الفترة من ٨-١٠ يونيو عام ١٩٨٨ وأطلق علي تلك الدورة القمة العالمية لمكافحة المخدرات حيث تم وضع بعض التدابير والمبادئ التي يجب على كل دولة الالتزام بها، وذلك لمكافحة جريمة غسل الأموال الناتجة عن جريمة الإتجار في المخدرات وتهريبها وكان من أهم تلك التدابير:-

- إنشاء إطار تشريعي لتجريم غسل الأموال المتأتية من الجرائم وكشفها والتحري عنها وملاحقتها.
- تفعيل التعاون الدولي لتبادل المساعدة القانونية في الأمور المتعلقة بغسل الأموال.

(١) عبد الله محمد عوني الزهراني، المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال في القانون الجنائي الداخلي والقانون الجنائي الدولي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢ ص ٣٩٣.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

- وضع القواعد الوطنية الداخلية للأنشطة المصرفية لكل دولة تتضمن التحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن أي نشاطات مالية مشبوهة وألا تقف القواعد الخاصة بسرية الحسابات عائقاً دون ملاحقة وضبط المجرمين الضالعين في جريمة غسل الأموال^(١).

٦ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠)

تناولت تلك الاتفاقية والتي صدر بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٥ المؤرخ ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٠ بشأن مكافحة الجريمة المنظمة في كافة صورها تضمنت وضع بعض القوانين التي تمت الإشارة إليها في المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية لتجريم غسل عائدات الجرائم ومكافحة جريمة غسل الأموال وألزامت الدول الأعضاء بإجراء التعديلات التشريعية في قوانينها الداخلية التي تكفل تحقيق ذلك^(٢).

(١) بشار حسين جمعه، الجهود الدولية والوطنية في مكافحة غسل الأموال، مجلة البعث، (تصدر عن جامعة البعث بدولة سوريا)، المجلد ٤٤، العدد السادس، ٢٠٢٢، ص ٨١.

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها متاحة على شبكة الإنترنت

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٧- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فيينا ٢٠٠٣)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٥٨ المؤرخ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ اتفاقية فيينا عام ٢٠٠٣ لمكافحة الفساد وتضمنت الاتفاقية تسهيل أوجه التعاون الدولي لمكافحة الفساد ومن ضمن ذلك مكافحة جرائم غسل الأموال، وقد وضعت الاتفاقية مجموعة من التدابير الوقائية. لمكافحة جريمة غسل الأموال حيث أوجبت على الدول الأعضاء إنشاء نظام داخلي يضمن الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في كل دولة وذلك لكشف محاولات إيداع أو تحويل الأموال التي بها شبهة فساد والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة يمكن أن تتضمن أحد أشكال جريمة غسل الأموال^(١).

المطلب الثاني

علاقة جريمة غسل الأموال بغيرها من الجرائم

تمهيد وتقسيم:

سوف نتناول علاقة جريمة غسل الأموال بغيرها من الجرائم فهي إحدى صور الجريمة المنظمة كما أن هناك وجه شبه بينها وبين كل من جريمتي تمويل الإرهاب وإخفاء المسروقات.

(١) د. حنان السيد عبد الهادي عبد الحافظ، مدي فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي - دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

وسوف نتناول ذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الجريمة المنظمة وجريمة غسل الأموال.

الفرع الثاني: جريمة تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال.

الفرع الثالث: جريمة إخفاء المسروقات وجريمة غسل الأموال.

الفرع الأول

الجريمة المنظمة وجريمة غسل الأموال

لا يعتبر مصطلح الجريمة المنظمة مصطلحًا قانونيًا حديثًا، فقد ظهرت التشكيلات العصابية للمافيا في إيطاليا منذ القرن الثامن عشر كأقدم صور ذلك النوع من الجرائم وارتبطت دائمًا فكرة الجريمة المنظمة بأنواع معينة من الجرائم التي تتميز بانها على جانب كبير من الخطورة بالإضافة إلى تعدد الجناة فيها وكونها تقع عقب تخطيط محكم وتوزيع الأدوار بين الجناة.

ويمكن أن تقع الجريمة المنظمة داخل دولة واحدة فتكون جريمة محلية مثل جرائم ترويج المخدرات والاتجار في الأسلحة التي تقع داخل إقليم الدولة.

ويمكن أن تقع الجريمة المنظمة بين أكثر من دولة وهي ما يطلق عليها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن أبرز امثلة الجرائم المنظمة عبر الوطنية جرائم الاتجار في البشر وجرائم الإرهاب وجرائم الإتجار في المخدرات، كما تعد جريمة

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

غسل للأموال من أهم صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يمكن أن تحدث بين إقليم أكثر من دولة وتكون لها تداعيات اقتصادية سلبية في الدول التي تقع بها.

وقد تعددت تعريفات الفقه للجريمة المنظمة حيث عرفها البعض بأنها (فعل أو أفعال تنظيم هيكلية متدرج ويتمتع بصفة الاستمرارية يعمل أعضاؤه وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم ويكون الغرض من هذا الفعل أو هذه الأفعال غالبا الحصول على ربح وتستخدم الجماعة الاجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها ويمكن ان يمتد نشاطها الاجرامي إلى عدة دول)^(١).

وعرفها البعض الآخر بأنها (مشروع إجرامي قائم على اشخاص يوحدون جهودهم من اجل القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر ويتسم هذا التنظيم بأنه ذات بناء هرمي ومستويات قيادية وأخرى تنفيذية ويستخدم هذا التنظيم العنف أو الابتزاز أو التهديد أو الرشوة لتحقيق أهدافه سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة)^(٢).

كما تعددت تعريفات المنظمات الدولية للجريمة المنظمة نذكر منها تعريف منظمة الانتربول في الندوة التي عقدت بمقر الانتربول في فرنسا مايو ١٩٨٨ بأنها

(١) عبد الله محمد عوني الزهراني، المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال في القانون الجنائي

الداخلي والقانون الجنائي الدولي، رسالة دكتوراة، المرجع السابق ص ١٣

(٢) د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال والاستجابة الدولية وجهود المكافحه الاقليمي والوطني، المرجع السابق، ص ١١

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

(أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية)^(١).

وتتميز الجريمة المنظمة بعدة خصائص:

١- **التخطيط الدقيق:** وهو أحد أهم خصائص الجريمة المنظمة والتي تعتمد بصفة أساسية على الاعداد الجيد وتتطلب للقيام بذلك توافر عناصر مؤهلة وذوي خبرة عالية.

٢- **التنظيم:** يقوم بارتكاب الجريمة المنظمة تشكيلات عصابية تتميز بالتنظيم والبناء الهيكلي وهما من اهم ما يميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم العادية.

٣- **الاحتراف:** مرتكبو الجريمة المنظمة دائما ما يكونوا على قدر كبير من الاحترافية والخبرة.

٤- **السرية:** تعتبر السرية إحدى أشكال الاحترافية في العمل بالإضافة الى طبيعة التنظيمات الاجرامية التي لها صفة الدوام فالسرية هي أساس عملها^(٢).

٥- **تحقيق ربح أو هدف معين:** الهدف النهائي للتشكيلات العصابية التي ترتكب هذا النوع من الجرائم غالبا ما يكون تحقيق ربح او مكسب مالي او إخفاء الأرباح المتولدة من ارتكاب جريمة أخرى كما هو الحال في جريمة غسل الأموال، وفي

(١) أدبية محمد صلاح، الجريمة المنظمة - دراسة مقارنة، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية (العراق) ٢٠٠٩، ص ١٣-١٧

(٢) محمد فوزي صالح ، الجريمة المنظمة وآثرها على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة يحيى فارس (الجزائر)، ٢٠٠٩، ص ١٨-٢٠.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

بعض أنواع الجرائم يكون الهدف هو تحقيق هدف سياسي أو تنظيمي محدد ولا نجد ذلك إلا في الجرائم الإرهابية التي لا يكون غرضها الربح وإنما غالباً تكون بهدف تحقيق نتيجة معينة تخدم معتقدات التنظيم الذي ينتمي إليه الجناة.

العلاقة بين الجريمة المنظمة وجريمة غسل الأموال:

جريمة غسل الأموال هي إحدى صور الجريمة المنظمة بل هي أخطر أنواعها لما لها من آثار اقتصادية ذات مردود سلبي بالإضافة إلى ارتباطها دائماً بغيرها من الجرائم، حيث تقوم جريمة غسل الأموال على محاولة إخفاء أو تمويه الأموال الملوثة المتحصلة من جنايه أو جنحه ومحاولة إضفاء المشروعية عليها، ومع تزايد سهولة انتقال رؤوس الأموال بين الدول كإحدى آثار العولمة وتحرير التجارة الدولية تزايد البعد الدولي لجريمة غسل الأموال وأصبحت تتم في كثير من الأحيان بين أكثر من دولة وهو ما ضاعف من خطورتها.

الفرع الثاني

جريمة تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال

ترتبط جريمة تمويل الإرهاب ارتباطاً وثيقاً بجريمة غسل الأموال حتى أن العديد من دول العالم قد جرمت كلاهما معاً في تشريع واحد وذلك لأوجه الشبه بين الجريمتين، كما أشارت مجموعة العمل المالي FATF في توصيتها الخامسة الصادرة عام ٢٠١٢ إلى ضرورة قيام الدول بتجريم عمليات تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات الإرهابية كما يجب على الدول أن تعتبر جرائم تمويل الإرهاب جرائم أصلية لعملية

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

غسل الأموال^(١)، وبالرغم من ذلك فهناك نقاط اختلاف بين الجريمتين تتميز بها كل منهما عن الأخرى، وسوف نتناول أوجه التشابه بين الجريمتين ثم أوجه الاختلاف بينهما.

أولاً : أوجه التشابه بين جريمتي تمويل الارهاب وغسل الأموال

١. تعتبر الجريمتان من الجرائم عبر الوطنية أو العابرة للحدود والتي يمكن أن تتم عبر أكثر من دولة خاصة مع الثورة الهائلة في مجال الإتصالات والتواصل الإلكتروني والتي سهلت التحويلات والمعاملات الماليه بين شتى دول العالم، كما تعتبر الجريمتان من صور الجرائم المنظمة التي تقوم بها تشكيلات عصابية محترفه ومتمرسه^(٢).
٢. تشترك الجريمتان في وسائل كل منهما حيث تقوم جريمة غسل الأموال على محاولة إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للمال المتولد من الجريمة الأصلية وهو ما يحدث بالمثل في جريمة تمويل الإرهاب حيث يحاول مرتكبوا تلك الجريمة إخفاء عمليات التمويل وإخفاء مصدر الأموال للهروب من ملاحقه أجهزه إنفاذ القانون.

(١) د/ أحمد فتحى سرور، الوسيط فى قانون العقوبات، القسم الخاص، مرجع سابق، ص ١٠٠٨

(٢) د/ هشام بشير، التعاون الدولى والإقليمى فى مكافحة تمويل الارهاب، المجلة المصرية للقانون الدولى (تصدر عن الجمعية المصرية للقانون الدولى)، العدد الثالث والسبعون، ٢٠١٧، ص ٥٥٤-٥٥٥.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٣. تقع كل من جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام نفس وسائل التكنولوجيا الحديثة ومن خلال العمليات المالية والمصرفية التي تتم في جزء كبير منها عبر شبكة الانترنت.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١- تختلف الجريمتان في مصدر المال في كل منها فجريمة غسل الأموال تشترط وجود جريمة أصلية جناية كانت أو جنحة ينتج عنها أموال غير مشروعة يقصد الجاني إخفاء أو تمويه طبيعتها ومحاولة إضفاء المشروعية عليها بينما في جريمة تمويل الارهاب يمكن أن يكون المال متولداً من مصدر مشروع أو غير مشروع، فالمصادر المشروعة للمال في جريمة تمويل الإرهاب يمكن أن تكون من اشتراكات الأعضاء أو بعض التبرعات أو من تمويل من بعض الدول الداعمة لتلك المنظمات أو من أرباح بعض المشروعات التجارية التي تديرها شخصيات داعمة لتلك التنظيمات^(١).

٢- يختلف الغرض من ارتكاب جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب فالغرض الأساسي عن جريمة غسل الأموال هو الربح المادي ومحاولة إضفاء المشروعية على مال ملوث متولد من ارتكاب إحدى الجرائم وذلك بهدف الاستفادة من ذلك المال ومحاولة الفرار من ملاحقه أجهزة إنفاذ القانون بينما الدافع من ارتكاب

(١) لواء/ هشام عبدالرزاق عبد الغني البقلي، المواجهة التشريعية والأمنية لجريمة تمويل الارهاب (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ٢٠٢٣ ، ص ٩٧.

جريمة تمويل الإرهاب هو تحقيق هدف سياسى أو عقائدي يؤمن به أعضاء التنظيم أو الجماعة الإرهابية.

الفرع الثالث

جريمة إخفاء المسروقات وجريمة غسل الأموال

تنص المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات المصري علي معاقبة كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جنايه أو جنحه مع علمه بذلك وقد شدد المشرع العقوبة في حالة إذا كان الجاني يعلم ان الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد فعندئذ يحكم على الجاني بعقوبة تلك الجريمة.

وعلى ذلك ففي جريمة إخفاء المسروقات يقوم الجاني بإخفاء أشياء او أموال متحصلة من جريمة سرقة او متحصلة من ارتكاب جنايه او جنحه مع علمه بذلك بينما في جريمة غسل الأموال يقوم الجاني بمحاولة إخفاء أو تمويه الصفة غير المشروعة للأموال المتحصلة من جنايه أو جنحه او إضفاء صفة المشروعية عليها مع علمه بعدم مشروعية تلك الأموال.

أوجه التشابه بين الجريمتين

- ١- محل الجريمتين أموال متحصلة من جنايه او جنحه.
- ٢- يتحقق الركن المادي في كل من جريمة إخفاء المسروقات وجريمة غسل الأموال باتصال الجاني بالأشياء او الأموال محل الجريمة ففي جريمة إخفاء المسروقات

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

يتحقق الركن المادي باتصال الجاني بالأشياء المسروقة أو المتحصلة من ارتكاب جنايه أو جنحه وفي جريمة غسل الأموال يتحقق الركن المادي باتصال الجاني بالأموال أو المتحصلات الناتجة من ارتكاب جنايه أو جنحه.

أوجه الاختلاف بين الجريمتين:

١- تقوم جريمة إخفاء المسروقات بمجرد اتصال الجاني بالأشياء أو الأموال المتحصلة من جريمة سرقة أو من ارتكاب جنايه أو جنحه مع العلم بذلك بينما في جريمة غسل الأموال يقوم الجاني بفعل أو أفعال أخرى بغرض إخفاء أو تمويه طبيعة المال الملوث المتحصل من جنايه أو جنحه ومحاولة إخفاء المشروعية على ذلك المال.

٢- لا تقع جريمة إخفاء المسروقات إلا من شخص آخر غير مرتكب جريمة السرقة أو الجنايه أو الجنحه التي تولد عنها الأشياء أو الأموال غير المشروعة بينما في جريمة غسل الأموال يمكن ان تقع الجريمة من ذات الشخص الذي ارتكب الجريمة الاصلية التي تحصل منها المال الملوث محل جريمة غسيل الأموال^(١).

٣- يكفي لقيام الركن المعنوي في جريمة إخفاء المسروقات تحقق القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة بينما في جريمة غسل الأموال يجب تحقق قصد جنائي خاص بالإضافة الى القصد الجنائي العام، ويتمثل القصد الجنائي الخاص

(١) د/ أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، ص ٢٠٠١ - ٢٠٠٤.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

في نية إخفاء أو تمويه عدم مشروعية المال الملوّث ومحاولة إخفاء المشروعية عليه.

المطلب الثالث

أركان جريمة غسل الأموال وعقوبتها

تمهيد وتقسيم:

تتميز جريمة غسل الأموال بطبيعة خاصة حيث تفترض وقوع جريمة أخرى سابقة لها يتولد عنها أموال غير مشروعة ثم يكون دور جريمة غسل الأموال هو محاولة إخفاء الطبيعة الإجرامية للأموال المتحصلة من الجريمة الأولى ومحاولة إخفاء الشرعية عليها بإدخالها في أحد الأنشطة أو المجالات الاقتصادية المشروعة وذلك للتهرب من ملاحقتها وضبطها عن طريق أجهزة إنفاذ القانون.

وسوف نتناول أركان جريمة غسل الأموال وعقوبتها من خلال الفروع الآتية:-

الفرع الأول: الشرط المفترض (الجريمة الأولى مصدر المال غير المشروع).

الفرع الثاني: الركن المادي لجريمة غسل الأموال.

الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

الفرع الرابع: عقوبة جريمة غسل الأموال.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الأول

الشرط المفترض (الجريمة الأولى مصدر المال غير المشروع)

لا تقع جريمة غسل الأموال إلا علي مال متحصل من جريمة سابقة لذلك فهناك شرط مفترض وجوده سابق علي جريمة غسل الأموال وهذا الشرط يفترض توافر عنصران رئيسيان وهما وقوع جريمة أصلية وأن يتولد عن تلك الجريمة مال غير مشروع هو الذي يتم غسله، وعلي ذلك فالجريمة الأولى التي تشكل الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال هي كل نشاط إجرامي فعل أو امتناع عن فعل تحصلت منه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أموال غير مشروعة تعتبر محلاً لجريمة غسل الأموال^(١).

وقد اختلفت دول العالم في أسلوب تحديد الجريمة الأصلية التي يتولد منها المال غير المشروع الذي ترد عليه جريمة غسل الأموال ويمكن أن نقسم السياسة التشريعية حول تحديد الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال إلي اتجاهين رئيسيين:-

الاتجاه الأول: ويقوم هذا الاتجاه بذكر وتعداد الجرائم الأصلية التي يكون المال غير المشروع المتحصل منها محلاً لجريمة غسل الأموال ويكون ذلك على سبيل الحصر بحيث لا تصلح الجرائم التي لم يرد ذكرها أن تكون محلاً لجريمة

(١) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٢٢.

غسل الأموال، والواقع فقد كان هذا الاتجاه هو السائد في معظم التشريعات الجنائية عندما بدأت تظهر خطورة عمليات غسل الأموال واتجاه العديد من التشريعات إلى تجريمها وذلك في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالى، وقد كان ذلك تماشياً مع عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى أخذت بذات النهج عند تحديد الجريمة الأصلية، فنجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار فى المخدرات والمؤثرات العقلية فيينا ١٩٨٨م قد أوردت الجرائم التى تعتبر متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال على سبيل الحصر وضمت تلك الجرائم مجموعة الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية^(١).

وقد أخذت الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (تونس ١٩٩٤) بنفس المنهج حيث تضمنت المادة الثانية من الاتفاقية حصراً بالجرائم التى تكون الأموال الناتجة عنها محلاً لجريمة غسل الأموال^(٢). كما أخذ المشرع الفرنسى في البداية بهذا المنهج فقد نص في قانون الصحة العامة لعام ١٩٨٧ علي جريمة غسل الأموال المتحصلة من تجاره المخدرات،

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار فى المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨) متاحة على موقع.

<https://www.maqam.najah.edu.legislation> available at: 14/3/2024

(٢) الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية (تونس ١٩٩٤) متاحة على موقع. <https://www.moi.gov.sa> available at: 15/3/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

وقد أدخل في قانون العقوبات عام ١٩٩٤ جرائم معينة تكون مصدراً لغسل الأموال وهي جرائم الدعارة وجرائم المخدرات وجريمة العجز عن تبرير الزيادة المالية التي تتفق مع أسلوب حياته وكذلك التعامل في أموال متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الجمارك، ويشار أن المشرع الفرنسي قد عدل عن هذا الاتجاه في عام ١٩٩٦ حيث أدخل جريمة عامة لغسل الأموال دون تقييد مصدرها في جريمة معينة^(١).

كما أخذ المشرع القطري في القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ بذات الاتجاه حيث أورد في المادة الثانية من القانون الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال وهي كافة الجنايات وكذلك الجرائم الواردة في الاتفاقيات الدولية وجرائم النصب والمخدرات والغش والتزوير والسرقة والتهريب والاستغلال الجنسي للأطفال والتهرب الضريبي والاتجار في الآثار^(٢).

وفي مصر كانت بداية تجريم غسل الأموال بمقتضى القانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وقد أخذ القانون نفس الاتجاه حيث قصرت المادة الثانية من القانون جريمة غسل الأموال علي المال المتحصل من جرائم زراعة وتصنيع والإتجار في المواد المخدرة وجرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الاشخاص والجرائم الارهابيه وجرائم تصنيع

(١) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص (الكتاب الاول)، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٩، ص ٩٧٩ - ٩٨٠.

(٢) قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ متاح على موقع.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

والإتجار في الأسلحة والذخائر دون ترخيص وكذلك الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الجنايات المضره بأمن الحكومة من الخارج ومن الداخل وجرائم الرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه وجرائم التزيف والتزوير بأنواعها وكذلك جرائم السرقة وجرائم الفجور والدعارة وجرائم الآثار والجرائم البيئية.

ثم قام المشرع المصري بإصدار القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ والذي تضمن تعديلات على المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بحيث أضاف للجرائم الواردة في تلك المادة جرائم النصب وخيانة الأمانة وجرائم التدليس والغش.

الاتجاه الثاني: ويقوم علي إطلاق وعدم تحديد الجرائم الأصلية التي تكون الأموال الناتجة عنها محلاً لجريمة غسل الأموال وكان هذا الاتجاه نتيجة لتفاقم آثار جريمة غسل الأموال وتزايد مخاطرها حيث أصبحت وسيلة لعدد كبير من كبار المجرمين لاختفاء الأرباح الهائلة من الأموال غير المشروعة التي تتولد من ارتكاب أخطر الجرائم لذلك اتجهت الأجهزة المعنية بمكافحة جريمة غسل الأموال إلي إصدار توصيات باعتبار جريمة غسل الأموال تمتد لتشمل جميع الأموال غير المشروعة المتحصلة من جنايه أو جنحه أي كان نوع تلك الجريمة، ولعل من أهم تلك الأجهزة توصيات مجموعة العمل المالي FATF وتماشياً مع هذا الاتجاه فقد قام المشرع الفرنسي بالعدول عن الاتجاه السابق والذي كان يحصر الأموال غير المشروعة التي تكون محلاً لجريمة غسل الأموال في جرائم معينة حيث نصت المادة ٣٢٤ فقرة (١)

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

من قانون العقوبات الفرنسي علي أن جريمة غسل الأموال هي تلك العمليات التي تقوم علي تسهيل التبرير غير الحقيقي أو الكاذب بأي طريقة كانت لمصدر الأموال والممتلكات المتحصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من إرتكاب جنايه أو جنحه

كما عرف المشرع الفيدرالي الأمريكي في القانون ٤ لسنة ٢٠٠٢ جريمة غسل الأموال بأنها (إخفاء مصدر وحركة الأموال التي تم الحصول عليها نتيجة نشاط غير مشروع أو أنها مجموعة عمليات متداخله لإخفاء المصدر الغير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع)^(١).

وفي مصر صدر القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ كتعديل علي القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وذلك تماشيًا مع الاتجاه الدولي الحديث بعدم حصر الجريمة الأصلية لجريمة غسل الأموال حيث عرفت الفقرة (ج) من المادة الأولى من القرار بقانون المشار اليه جريمة غسل الأموال بأنها كل فعل يشكل جنايه أو جنحه بمقتضى القانون المصرى.

ونرى أن التوجه الدولى الحالى لتوسيع نطاق الجريمة الأصلية التى يعتبر المال المتولد عنها محلاً لجريمة غسل الأموال هو توجه محمود فحصر الجريمة الأصلية

(١) د. ياسر محمد اللمعي، دور السياسة التشريعية المعاصرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في ضوء المستجدات الحديثة - دراسة مقارنة تحليلية ما بين التشريع المصري والقطري والفرنسي والأمريكي)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كليه الحقوق جامعة السادات) المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٩.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
فى نطاق جرائم محددة يمكن أن يمثل عائفاً كبيراً فى مكافحة جريمة غسل الأموال
بما لها من تبعات إقتصادية خطيرة.

الفرع الثانى

الركن المادى لجريمة غسل الأموال

تعتبر جريمة غسل الأموال إحدى الجرائم الشكلية حيث يتم تجريم السلوك
الاجرامى فى تلك الجريمة دون انتظار ما يترتب عليها من آثار ونتائج ضاره، بمعنى
أن الجريمة تقع بمجرد تحقق عناصر السلوك الاجرامى سواء كانت متمثلة فى تحويل
الأموال المتحصله من جريمة أو نقلها أو إخفائها أو تمويه حقيقتها أو اكتسابها أو
حيازتها وذلك بغض النظر عن تحقق نتيجة إجراميه لتلك الافعال أو عدم تحققها^(١).

وفى مصر فقد تناولت المادة الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال المعدل
بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ عناصر السلوك الاجرامى لجريمة غسل الأموال
فى بندين، حيث تناول البند الأول صورتين من صور السلوك الإجرامى وهما (تحويل
المتحصلات - نقل المتحصلات) واشترط المشرع فى هاتين الصورتين أن يكونا
بقصد إخفاء المال أو طبيعته أو مصدره أو الحيلولة دون التوصل إلى مرتكب
الجريمة الأصلية، بينما ورد فى البند الثانى عدة صور للسلوك الإجرامى هى
(اكتساب المتحصلات - حيازة المتحصلات - استخدام المتحصلات - إدارة

(١) د. محمود شريف بسيونى، غسل الأموال والاستجابة الدولية وجهود المكافحة الاقليميه والوطنيه،
دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٦٥.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

المتحصلات - حفظ المتحصلات - استبدال المتحصلات - ايداع المتحصلات - ضمان المتحصلات - استثمار المتحصلات - التلاعب في قيمه المتحصلات - إخفاء المتحصلات- تمويه طبيعته الحقيقيه للمتحصلات) ولم يشترط المشرع توافر قصد جنائي خاص بالنسبة للصور الواردة في البند الثاني.

ومن الملاحظ أن المشرع المصري قد انفرد بإحدى صور السلوك الإجرامى والتي لم يرد ذكرها فى أى من المواثيق أو المعاهدات الدوليـه ذات الصلة بجريمة غسل الأموال كما لم يتم النص عليها فى أى من التشريعات الوطنية المتعلقة بهذه الجريمة وهذه الصورة هي التلاعب فى قيمه المتحصلات حيث لم يرد تحديد لهذه الصورة في الأعمال التحضيرية لمشروع القانون، ويذهب جانب من الفقه إلى أن التلاعب فى قيمه المحصلات يمكن أن يكون بإظهار قيمتها بأقل من القيمة الحقيقية أو إنفاق الكثير منها فى سبيل الحصول على عائد أقل وتكون قيمة الخسارة فى مقابل عملية غسل هذه الأموال وعلى ذلك فالمعنى المقصود من عبارة التلاعب فى قيمة المتحصلات هو تغيير القيمة الحقيقية للأموال بإظهارها أقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية^(١).

وفي فرنسا نجد أن موقف المشرع الفرنسي قد جاء متماشياً مع الإتجاه الدولى فى مكافحة غسل الأموال والذي يتضمن تحديد إطار واسع لصور السلوك الإجرامى

(١) د. إمام حسنين خليل عطا الله، السياسة الجنائية لمواجهة غسل الأموال فى تشريعات ودول الخليج العربى (دراسة تحليلية مقارنة بالتشريع المصرى)، المرجع السابق، ص ١٦٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
لتلك الجريمة ولذلك نجد أن نص المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات والذي تضمن
صور السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال ينقسم إلي قسمين:

القسم الأول: يتمثل في تسهيل التبرير غير الحقيقي بأي طريقه للأموال المتحصله
من ارتكاب جنايه أو جنحه ويشمل ذلك جميع الافعال الاجراميه التي تؤدي
إلي إخفاء مصدر هذه الأموال غير المشروع وجعلها تبدو في صوره مشروع
وبذلك يكون المشرع الفرنسي قد تبني الاتجاه الموسع في تحديد السلوك
الاجرامي ليشمل جميع صور الانشطه الاجراميه التي يمكن أن يقوم بها
الجاني من أجل إنجاح عمليات غسل الأموال وذلك مع افتراض علم الجاني
بالمصدر غير المشروع للأموال.

القسم الثاني: يتمثل في تقديم المساعدة في عمليات الإيداع أو الاخفاء أو النقل أو
التحويل للعائدات والأموال المتحصله من ارتكاب جنايه أو جنحه، والمساعدة
يمكن أن تتم في صوره سلوك إيجابي يقوم به الجاني أو سلوك سلبي يتم
بالامتناع عن أداء فعل أوجب القانون القيام به مع توافر نية التواطؤ لانجاح
عمليه غسل الأموال^(١)، ونري أن صور السلوك السلبي في جريمة غسل
الأموال التي نص عليها المشرع الفرنسي هو توسع محمود لجميع صور
السلوك التي يمكن أن تتحقق بها الجريمة.

(١) د. ياسر محمد اللمعي، دور السياسة التشريعيه المعاصرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل
الارهاب في ضوء المستجدات الحديثه- دراسة مقارنة تحليلية ما بين التشريع المصري
والقطري والفرنسي والأمريكي)، المرجع السابق ص ٥٤

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

وفي دولة قطر فقد توسع المشرع القطري في تحديد صور السلوك الاجرامي في جريمة غسل الأموال حيث حددت المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تلك الصور وأودتها في أربعة بنود^(١)، حيث تناول البند (أ) صور السلوك الإجرامي المتمثلة في تحويل الأموال أو نقلها وأن يتم ذلك بقصد إخفاء المصدر غير المشروع أو تمويه طبيعته.

وتناول البند (ب) إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو مصدرها أو ملكيتها.

وتناول البند (ج) اكتساب الأموال أو حيازتها.

واشترط المشرع القطري في جميع تلك الصور أن يكون الجاني عالماً بطبيعة تلك الأموال وأنها من متحصلات جريمة.

وتناول البند (د) الاشتراك بأى صورة من الصور أو الشروع في ارتكاب أى من الأفعال الواردة في تلك المادة.

ويلاحظ أن المشرع القطري قد توسع في تحديد صور السلوك الاجرامي لجريمة غسل الأموال لتشمل جميع الصور المتعارف عليها في التشريعات المقارنة وكذلك ما نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة المنظمة لجريمة غسل الأموال وعلي

^(١) انظر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ ، متاح على شبكة الإنترنت:

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

رأسهم إتفاقية فينًا وإن كان المشرع القطري لم يصل إلي ما وصل إليه المشرع الفرنسي من إعتبار السلوك السلبي بالامتناع عن أداء فعل معين أوجبه القانون مع توافر نيه التواطؤ في إحدي صور السلوك الاجرامي في جريمة غسل الأموال وعلي ذلك فالمشرع القطري والمصري لم يجرما إلا السلوك الايجابي في جريمة غسل الأموال.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أوردت المادة الثانية في المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب صور السلوك الإجرامى لجريمة غسل الأموال وهى تحويل المتحصلات أو نقلها بقصد إخفاء مصدرها غير المشروع أو إخفاء وتمويه حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها وكذلك اكتساب او حيازة تلك المتحصلات عند تسلمها.

وعلي ذلك فالمشرع الإماراتي لم يجرم إلا صور السلوك الايجابي دون السلبي شأنه في ذلك شأن المشرع القطري والمصري كما نص على عبارة (أو أجري أي عملية بها) والتي تتيح للمشرع إضافه أي صور أخرى للسلوك الاجرامي في جريمة غسل الأموال قد تستحدث مستقبلاً.

وتعد جريمة غسل الأموال إحدي جرائم الخطر وعلي ذلك فلا يشترط تحقق غاية أو نتيجة معينة لوقوع الجريمة، فالجريمة تقع وتكتمل أركانها حتي ولو لم يتحقق الغرض منها وهو إضفاء مشروعية زائفه علي الأموال المتحصله من إرتكاب جنايه أو

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

جنحه، وعلي ذلك فجريمة غسل الأموال تتحقق بتوافر السلوك الاجرامي دون الحاجة إلي تحقيق النتيجة الإجرامية التي أَرادها الجاني^(١).

الفرع الثالث

الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال

الركن المعنوي هو الدليل علي إتجاه إرادة الجاني إلي مخالفة القانون^(٢) والركن المعنوي عبارته عن النشاط الذهني والنفسي للجاني أو بعبارة أخرى هو الإرادة الاجرامية للجاني التي تربطه بالسلوك الاجرامي الذي ارتكبه، وتسمي العلاقة التي تربط النشاط الذهني والنفسي للجاني بسلوكه الاجرامي بالقصد الجنائي، وجريمة غسل الأموال هي جريمة عمدية تتطلب توافر القصد الجنائي بعنصريه (العلم والإرادة) بالاضافه إلي قصد جنائي خاص.

القصد الجنائي العام: لا بد من توافر القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة ونظرا لان جريمة غسل الأموال هي جريمة ذات طبيعته خاصه فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بجريمة أصلية وهي الجريمة التي تولدت عنها الأموال غير المشروعة والتي تهدف جريمة الغسل إلى إخفاء الصفة غير المشروعة عنها، وعلى ذلك فالعلم

(١) د. أحمد عوض بلال، الجرائم المادية والمسؤولية الجنائية بدون خطأ - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩.

(٢) د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي - دراسة تأصيلية بالمقارنة بالركن المعنوي في الجرائم العمدية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨، ص ٥١٨.

في جريمة غسل الأموال ينصرف إلى كل من العلم بالجريمة الأولى وما تولد عنها من مال غير مشروع، ويجب أن يكون العلم يقيناً لا مفترضا بمعنى أنه لا يجوز القول بأن أى شخص يجب أن يكون على علم بمصدر وطبيعة الأموال التي بين يديه بل يجب أن يكون الجاني مدركاً لأن الأموال متحصلة من نشاط إجرامي غير مشروع ولا يشترط أن يكون عالماً بتفاصيل الجريمة الأصلية ولا بمكان أو وقت ارتكابها وإنما يكفي هنا العلم بعدم مشروعية المال، وطالما كانت الأموال متحصلة من إحدى الجرائم فالغلط في نوعية تلك الجريمة لا يمنع من توافر القصد الجنائي لدى الجاني فإذا اعتقد الجاني أن الجريمة الأصلية التي تولد عنها المال غير المشروع هي جريمة توظيف أموال بينما هي في حقيقتها الجريمة إتيار في المواد المخدرة فلا يمنع ذلك من توافر القصد الجنائي، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية أن القصد الجنائي يعد متوافراً لدى المتهم بالاعتقاد بأن مصدر الأموال المغسولة هو الغش الضريبي أو التهريب الجمركي بينما تبين في الحقيقة أن المصدر هو السرقة^(١).

ولا يكتفي يعلم الجاني بطبيعة المال المغسول وكونه ناتجاً من نشاط إجرامي غير مشروع بل يجب أن يعلم الجاني بالنتيجة وتوقعه لها بما يؤكد قصد الجاني في تحقيق تلك النتيجة، وهي إخفاء أو تمويه طبيعة ومصدر المال المغسول.

(١) Crime. 3 déc. 2003، No de pour voi: ol-84666

وقد أشار إليها د/ أحمد فتحى سرور في مولفه الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص، المرجع السابق، ص ١٠١٤

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

والإرادة هي العنصر الثاني من عناصر القصد الجنائي^(١) وفي جريمة غسل الأموال يجب أن تنصرف نية الجاني إلى تحقيق النتيجة الإجرامية وهي إخفاء وتمويه الصفة غير المشروعة للمال المغسول ومحاولة إضفاء صفة المشروعية عليه، وقد أعتبرت معظم التشريعات المقارنة أن جريمة غسل الأموال هي جريمة عمدية لا يمكن أن تقع بطريق الخطأ وهو ما أخذ به المشرع المصري والسعودي والإماراتي بينما ذهبت بعض التشريعات الأخرى إلى المساواة بين العمد والاهمال الجسيم وهو ما أخذ به المشرع البحريني والمشرع القطري حيث اعتبر كلا منهما أن خطأ الجاني أو إهماله الجسيم في معرفة مصدر المال المغسول وكونه متحصل من ارتكاب جناية أو جنحه لا يمنع من توافر عنصر العلم، وعلى ذلك ووفقاً لما أخذ به المشرع في كل من قطر والبحرين تقع جريمة غسل الأموال إذا أخطأ الجاني أو أهمل في معرفه مصدر المال^(٢).

القصد الجنائي الخاص: القصد الخاص في جريمة غسل الأموال هو انصراف إرادة الجاني إلى نية خاصة تتمثل في إخفاء المصدر غير المشروع للمال المغسول أو تمويه حقيقته.

(١) د. تميم طاهر محمد، المسؤولية الجنائية عن جرائم غسيل الأموال، المرجع السابق، ص ٣٧

(٢) د. إمام حسين خليل عطا الله، السياسه الجنائية لمواجهة غسل الأموال في تشريعات دول الخليج، المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٦

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وقد تطلب المشرع المصرى قصداً خاصاً في جريمة غسل الأموال ونجد أن البند الأول من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ المعدل للقانون ٨٠ ثم لسنة ٢٠٠٢ الخاص بجريمة غسل الأموال قد اشترط لوقوع الجريمة عن طريق تحويل المتحصلات أو نقلها توافر قصد جنائي خاص هو أن يكون ذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته وذلك بهدف الحيلولة دون الوصول إلى مرتكب الجريمة الأصلية، وقد أكدت ذلك محكمة النقض المصرية من اشتراط توافر قصد خاص في جريمة غسل الأموال بالإضافة إلى القصد الجنائي العام^(١).

وبالرغم من أن البند الثاني من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ لم يتضمن أي إشارة إلى ضرورة وجود قصد خاص بالنسبة إلى صور السلوك الإجرامى الواردة فيه إلا أن هذه الصور والأفعال تعتبر مكملة للصورتين الواردتين في البند الأول وهما تحويل المتحصلات أو نقلها واللذان تطلب المشرع توافر القصد الخاص فيهما وعلى ذلك فالمشرع المصري قد تطلب قصداً خاصاً لدى الجاني بالإضافة إلى القصد العام وذلك في جميع صور جريمة غسل الأموال^(٢).

(١) نقض ١٢ مايو لسنة ٢٠١٣، الطعن رقم ١٢٨٠٨ لسنة ٨٢.

(٢) د. أحمد عبد الظاهر، المواجهه الجنائية لغسل الأموال في التشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٥، ص ٣١٠.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الرابع

عقوبة جريمة غسل الأموال

إدراكاً من المشرع في مصر والدول العربية لخطورة جريمة غسل الأموال وتداعياتها الخطيرة فقد غلظ المشرع عقوبة تلك الجريمة.

ففي مصر اعتبرت جريمة غسل الأموال من ضمن الجنايات وعوقب مرتكبها بالسجن الذي لا تزيد مدته عن سبعة سنوات وب عقوبة مالية هي الغرامة النسبية التي تعادل مثلي الأموال محل الجريمة، وقد نصت المادة ١٣ من قانون مكافحة غسل الأموال علي (مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب علي جريمة غسل الأموال بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً) كما نصت المادة ١٤ من ذات القانون بعد تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ٢٠٠٨ علي تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والتي تنص علي أنه إذا وقعت عده جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباط لا يقبل التجزئة يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بعقوبة الجريمة الأشد ، ثم تم تعديل المادة ١٤ من قانون مكافحة غسل الأموال بمقتضي القانون رقم ١٨١ السنة ٢٠٠٨ حيث تم إلغاء الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات واصبح من الممكن أن تتعدد العقوبات الاصلية المقررة لجريمة غسل الأموال مع أي جريمة أخرى أشد مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وفي المملكة العربية السعودية عاقبت المادة ١٨ من نظام مكافحة غسل الأموال عام ٢٠١٣ علي جريمة غسل الأموال بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد عن خمسة ملايين ريال أو بأحدي هاتين العقوبتين^(١).

وفي دولة الإمارات المتحدة وفقا للقانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ الخاص بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بالحبس لمدة لا تزيد عن ١٠ سنوات وغرامة لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد عن نصف مليون درهم وقد صدر بعد ذلك المرسوم بقانون إتحادي رقم ٢٠ سنة ٢٠١٨ الذي أبقى علي عقوبة الحبس كما هي وزاد الحد الأقصى للغرامة من نصف مليون الي خمسة ملايين درهم في حين أبقى علي الحد الأدنى كما هو، ويلاحظ ان المشرع الإماراتي اعتبر جريمة غسل الأموال من ضمن الجنج.

وفي دولة قطر صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي عاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنوات والغرامة التي لا تزيد عن مليوني ريال قطري، ونلاحظ أن المشرع القطري جمع بين عقوبتي الحبس والغرامة ولم يسمح للقاضي بالحكم بإحدى العقوبتين فقط دون الأخرى.

(١) د. حنان السيد عبد الهادي عبد الحافظ، مدي فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي - دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، المرجع السابق، ص ٥٣.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

وفي دولة الكويت صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد سار المشرع الكويتي على ذات نهج المشرع القطري في الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة حيث عاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بالحبس لمدة لا تزيد عن ١٠ سنوات والغرامة التي لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة ولا تتجاوز كامل قيمتها^(١).

الظروف المشددة:

لم ينص المشرع المصري على ظروف مشددة بالنسبة لجريمة غسل الأموال في القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ أو في القوانين المعدلة له وإنما ترك ذلك للقواعد العامة والخاصة بالظروف المشددة الواردة في قانون العقوبات المصري. بينما نجد النظام السعودي قد نص على ظروف مشددة في ست حالات هي:

١. ارتكاب الجاني للجريمة من خلال عصابة منظمة.
٢. استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة.
٣. شغل الجاني لوظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة.
٤. التفرير بالنساء أو القصر أو استغلالهم.
٥. ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية أو في مرفق خدمات اجتماعية.

^(١) قانون غسل الأموال الكويتي رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ منشور على موقع وزارة العدل الكويتية على

شبكة الإنترنت. available at: 15/5/2024 <https://www.moj.gov.kw>

٦. صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني وبوجه خاص في جرائم مماثلة.

وإذا توافرت إحدى هذه الحالات الست فإن العقوبة ترتفع الي السجن لمدة ١٥ سنة بدلاً من عشره سنوات كما يزيد الحد الأقصى للغرامة من خمسة ملايين ريال إلي سبعة ملايين ريال.

وفي دولة الإمارات العربية وضع المشرع عدد من الظروف المشددة لعقوبة جريمة غسل الأموال وهي أن يرتكب الجاني جريمته اعتماداً على سلطه وظيفته أو يرتكبها من خلال إحدى الجمعيات غير الهادفة للربح أو من خلال جماعة إجرامية منظمة، وإذا توافرت إحدى هذه الظروف تتحول الجريمة من جنحه إلى جنايه وتكون العقوبة هي السجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة ألف درهم ولا تزيد عن عشرة ملايين درهم.

وفي دولة قطر فقد شدد المشرع العقوبة في ثلاثة حالات وهي حالة العود وحالة المساهمة أو الشروع في ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وكذلك في حالة ارتكاب الجريمة من شخص مستغل لسلطانه أو نفوذه في مؤسسة مالية أو مستغلاً للصلاحيات التي خولتها له وظيفته أو نشاطه المهني.

وفي حالة توافر إحدى هذه الحالات التي نصت عليها المادة ٨٨ من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ تضاعف العقوبة الخاصة بمرتكب جريمة غسل الأموال والمنصوص عليها في المادة ٧٨ من ذات

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

القانون وهى (الحبس لمدة لا تتجاوز ١٠ سنوات والغرامة التي لا تقل عن ٢ مليون ريال ولا تزيد عن ٥ مليون ريال)^(١).

المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم غسل الأموال

أخذ المشرع المصري بمبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في جريمة غسل الأموال حيث تضمنت المادة ١٦ من القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ معاقبة الشخص المسئول عن إدارة الشخص الاعتبارى بذات العقوبات المقررة لمخالفة هذا القانون إذا ثبت علمه بها مع معاقبة الشخص الاعتبارى بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تتجاوز خمسة ملايين جنية، والمحكمة أن تحكم بمنع الشخص الاعتبارى من مزاولة نشاطه أو بإلغاء ترخيص مزاولة النشاط الممنوح له.

وعلى ذلك فقد اعترف المشرع المصري بالمسؤولية الجنائية للشخص الاعتبارى في جرائم غسل الأموال كما عاقب المسئول عن إدارة الشخص الاعتبارى كما أجاز المحكمة منع الشخص الاعتبارى من مزاولة نشاطه لمدة محددة أو إلغاء الترخيص الممنوح له بمزاولة نشاطه.

وفي المملكة العربية السعودية جعل النظام السعودى عقوبة الشخص المعنوي جوازيه فيمكن أن يعاقب بغرامه لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تتجاوز ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة.

(١) قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩

<https://www.mam/c.gov.Q6.legiston.htm> Available at: 17/4/2024

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فرض المشرع على الشخص الاعتباري وذلك بمقتضى المرسوم بقانون اتحاد رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ غرامة لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد عن خمسين مليون درهم.

الإعفاء من العقوبة:

تضمن التشريع المصري الخاص بمكافحة جرائم غسل الأموال نصًا يتيح الإعفاء من العقاب تشجيعًا للجناة علي الإبلاغ عن الجريمة قبل اكتشافها بمعرفة أجهزة إنفاذ القانون حيث تنص المادة ١٧ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ على أنه (في حالة تعدد الجناة في جريمة غسل الأموال إذا بادر أحدهم بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالاستدلال أو التحقيق بالجريمة وباقي الجناة فيها قبل أول علم لأي من هذه السلطات أو أبلغ بعد علم السلطات بالجريمة وأدى تبليغه إلي ضبط باقي الجناة أو الأموال محل الجريمة تقضي المحكمة متي توافرت هذه الشروط بإعفاء الجاني من عقوبتي السجن والغرامة المقررتين في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من هذا القانون دون غيرهما من العقوبات التكميلية الموجودة في الفقرة الثانية من المادة ذاتها).

وعلي ذلك فإن المشرع المصري أتاح الإعفاء من العقوبة في حالة تعدد الجناة فقط فلو ارتكب الجريمة شخص واحد فلا يستفيد من الإعفاء من العقوبة وهناك حالتان أتاح فيهم المشرع الإعفاء من العقاب عند تعدد الجناة:-

أولاً: إذا قام الجاني بالإبلاغ عن الجريمة وباقي الجناة قبل علم السلطات.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

ثانياً: إذا قام أحد الجناة بالإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة ولكن ترتب على إبلاغه ضبط الجريمة وباقي الجناة والأموال محل الجريمة^(١).

وفي المملكة العربية السعودية أعطي النظام السعودي للمحكمة المختصة بالنظر في قضايا غسل الأموال سلطه جوازية في إعفاء مالك الأموال أو المتحصلات محل التجريم أو حائزها أو مستخدميها من العقاب إذا قام بإبلاغ السلطات بمصادر الأموال وبأسماء باقي المشاركين في الجريمة وذلك إذا تم الإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة، وعلي ذلك فلم ينص النظام السعودي علي امكانيه الإعفاء إذا تم الإبلاغ بعد علم السلطات وترتب علي الإبلاغ ضبط الأموال وباقي الجناة وهو ما فعله المشرع المصري والذي نؤيده فيما ذهب إليه وذلك لصعوبة كشف هذه الجرائم بحكم طبيعتها لذلك يعد إغراء أحد الجناة بالإعفاء من العقوبة دافعاً له بالإبلاغ عن باقي شركائه وكشف الأموال محل الجريمة.

وفي دولة الإمارات المتحدة تبني المشرع سياسة الإعفاء الجوازي من العقاب وأتاح ذلك لمحكمة الموضوع إذا توافرت الشروط الآتية:

١- في حالة تعدد الجناة فإذا ارتكب شخص واحد فلا مجال لتطبيق الإعفاء من العقوبة.

(١) د. ياسر محمد اللمعي، دور السياسة التشريعية المعاصرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في ضوء المستجدات الحديثة- دراسة مقارنة تحليلية ما بين التشريع المصري والقطري والفرنسي والأمريكي)، المرجع السابق، ص ٧٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

٢- أن يقوم أحد الجناة بالإدلاء بمعلومات للسلطات المختصة بمكافحه جريمة غسل الأموال.

٣- أن يترتب على تلك المعلومات الكشف عن الجريمة أو مرتكبيها أو اثباتها أو القبض على أحد الجناة.

وفي دوله قطر تضمنت المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ إعفاء الجاني من العقاب وذلك في حالة تعدد الجناة إذا ما بادر أحدهم إلي إبلاغ السلطات المختصة بأي معلومات عن الجريمة وعن المشتركين فيها وذلك قبل علم السلطات بها أو البدء في تنفيذها.

كما يجوز للمحكمة المختصة الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا حصل إبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وبالأشخاص المشاركين بها وترتب على الإبلاغ ضبط باقي الجناة أو متحصلات الجريمة وفي جميع الحالات لا يحول الاعفاء من العقوبة أو وقف تنفيذها من ضبط متحصلات الجريمة.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

المبحث الثاني

استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم شديدة الخطورة والتي استدعت مواجهتها تشريعياً وأمنياً على المستوى الدولي والمستوى المحلي على السواء ونظراً للملاحقة القانونية والأمنية لمرتكبي تلك الجريمة بصورة مستمرة لذلك يلجأ الجناه إلى أكثر الطرق الى تجعلهم في مأمن من ملاحقة أجهزة إنفاذ القانون، وفي السنوات الأخيرة وجد هؤلاء الجناه ضالتهم في العملات المشفرة التي ظهرت حديثاً كنوع جديد من العملات غير الرسمية التي تبتعد عن الحكومات والمؤسسات المالية والبنوك بالإضافة إلى تميزها بالعديد من الخصائص التي تجعل من الصعب ملاحقة مستخدميها عند ارتكابهم لجريمة غسل الأموال.

وسوف نتناول ذلك خلال هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية العملات المشفرة.

المطلب الثاني: خصائص العملات المشفرة.

المطلب الثالث: الجهود الدولية والمحلية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في

ارتكاب جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول

ماهية العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

انتشرت العملات المشفرة في السنوات الأخيرة بصورة هائلة وأصبحت تستخدم على نطاق واسع على مستوى العالم خاصة مع سهولة استخدامها وابتعادها عن المؤسسات المالية والحكومية وقواعد الروتين التي تحكم تلك المؤسسات. وسوف نتناول التعريف بماهية العملات المشفرة على النحو التالي:-

الفرع الأول: التطور التاريخي للعملات المشفرة.

الفرع الثاني: مفهوم العملات المشفرة.

الفرع الثالث: أنواع العملات المشفرة.

الفرع الأول

التطور التاريخي للعملات المشفرة

تعتبر ظهور خوارزمية آر إس إيه (RSA) هي اللبنة الأولى في بناء العملات المشفرة، ففي عام ١٩٧٧ قام ثلاثة من الباحثين في معهد ماساتشوستس للتقنية في الولايات المتحدة الأمريكية وهم (ليونارد أدليمان) (وآدى شامير) (رونالد ريفست) باختراع تلك الخوارزمية وأخذوا الحرف الأول من اسم كل منهم وأطلقوه على تلك

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الخوارزمية، وترجع أهمية تلك الخوارزمية إلى تمكين المستثمرين في مجال العملات الافتراضية من تلقى الأرباح والإيرادات^(١).

وفي عام ١٩٨٣ نشر الباحث (ديفيد تشوم) فكرة عملة رقمية مشفرة أطلق عليها اسم (ECASH) والتي اعتبرت أول عملة مشفرة في العالم وأنشأ شركة (Digital Cash) لإدارة تلك العملة إلا أن الشركة أفلست بعد فترة وذلك بسبب عدم تقبل جمهور المتعاملين مع الشركة لتلك العملة.

وفي عام ١٩٦٦ نشر المدعو (دوجلاس جاكسون) عملة مشفرة أطلق عليها اسم الذهب الإلكتروني (E. gold) لتكون بمثابة عملة دولية يتم تداولها بعيداً عن رقابة السلطات وقد تم تداول هذه العملة الجديدة على نطاق واسع نسبياً حتى أنه بحلول عام ٢٠٠٥ كان هناك ٣,٥ مليون حساب لتلك العملة في ١٦٥ دولة وقد تم استخدام هذه العملة على نطاق واسع في العديد من الأنشطة الإجرامية كما استخدمت كأداة لغسل الأموال مما دفع السلطات للقبض على المدعو (دوجلاس جاكسون) وإتهامه بغسل الأموال مما أدى إلى توقف العمل بتلك العملة^(٢).

(١) د. أحمد يوسف جمعه، الإرهاب السيبراني والعملات الافتراضية والتجسس الإلكتروني (دراسة تحليلية تتناول استخدامات الإرهاب للفضاء الإلكتروني)، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، القاهرة ٢٠٢٢، ص ١٠٠.

(٢) د. حسام نبيل الشنراقى، استخدام العملات الرقمية المشفرة (المخاطر والحلول)، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة السادات)، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٣، ص ١١٦٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وفى عام ١٩٧٧ تمكن أحد الباحثين الذي يدعى (آدم باك) من اختراع نظام يستخدم كوسيلة للحد من البريد الإلكتروني المزعج وقد أطلق على هذا النظام اسم (Hash Cash) وقد تم دمج هذا النظام مع خوارزمية وشفرة العملات الرقمية، وفى عام ١٩٩٩ ظهر موقع تجارى على شبكة الإنترنت أطلق عليه اسم (Pay Pal) وهو موقع لتحويل الأموال عبر شبكة الإنترنت واستخدمت فيه العملات الرقمية واعتبر هذا الموقع أول بنك إلكترونى على شبكة الإنترنت^(١).

وفى عام ٢٠٠٨ وفى ظل الأزمة المالية العالمية قام أحد المبرمجين الذي أطلق علي نفسه اسم رمزى هو (ساتوشي ناكاموتو) بنشر بحث بعنوان (البيتكوين تقنية الند للند ونظام الدفع الإلكتروني).

(Bitcoin, peer to peer, Electronic Cash System) وبذلك ظهرت فعلياً أول عملة مشفرة تقوم فكرتها على أنها نظام نقدى جديد للدفع الإلكتروني يمكن تداولها دون الاعتماد على وسيط وبدون رسوم تحويل وبعيداً عن السلطة المركزية لأى دولة أو بنك مركزى.

وقد تمت أول عملية شراء حقيقية باستخدام عملة البيتكوين المشفرة عام ٢٠١٠ حيث تمكن أحد المبرمجين فى ولاية فلوريدا الأمريكية من شراء وجبة بيتزا قيمتها

(١) د. رامى متولى القاضي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الإصطناعى، مجلة الشريعة والقانون (تصدر عن جامعة الإمارات العربية المتحدة)، السنة السادسة والثلاثون، العدد التاسع والثمانون، يناير ٢٠٢٢، ص ٢٦٧.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفعلية ٢٥ دولار وذلك نظير عشرة آلاف بيتكوين، وفي السنوات اللاحقة ظهرت المئات من العملات المشفرة بخلاف عملة البيتكوين التي لازالت هي أقدم وأشهر تلك العملات وأكثرها تداولاً حتى الآن.

الفرع الثانى

مفهوم العملات المشفرة

العملة فى اللغة هى النقد المعمول به كوسيلة للتجارة والتبادل فى بلد ما وهى أيضاً " وحدة نقدية يتم بواسطتها تقويم أصل من الأصول ودفع قيمته^(١) ولاشك أن الإنسان قد عرف العملات المختلفة منذ مئات السنين سواء العملات المعدنية أو الورقية ومع ظهور شبكة الإنترنت وما أعقبها من ثورة إلكترونية فى جميع المجالات ظهر نوع آخر من العملات ليس له طبيعة مادية ملموسة وتعددت تسميات أنواع تلك العملات ما بين العملات الإلكترونية **Electronic currency** والعملات الافتراضية **Virtual currency** والعملات المشفرة **Crypto currency**.

(١) انظر موقع معجم المعانى الجامع على شبكة الإنترنت:

عرفت المادة الأولى من قانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ العملات المشفرة بأنها: عملات مخزنة إلكترونياً غير مقومه بأى من العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية وتم تداولها عبر شبكة (الإنترنت) ^(١).

وعلى ذلك فالعملات المشفرة هي عملات رقمية أو إلكترونية ليس لها وجود مادي ملموس ولا يتم تداولها إلا من خلال شبكة الإنترنت، ولعل أهم ما يميز العملات المشفرة أنها لا تصدر عن طريق سلطه مركزية أو بنك مركزي يتولى إصدارها.

وقد عرفها البنك المركزي الهولندي بأنها عملة تعمل خارج نظام النقد الرسمي فهي تمثيل رقمي لقيمة نقدية غير صادرة عن البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية تستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها ^(٢).

ولقد كانت البتكوين (Bitcoin) هي أول العملات المشفرة التي عرفها العالم والتي اعتمدت فكرتها الأساسية على ما يطلق عليه بروتوكول الند للند (peer to Peer) وهو مصطلح فني يقصد به التعامل المباشر بين المستخدمين دون

^(١) القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) منشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٧ مكرر، الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

^(٢) براء منذر كمال عبداللطيف، إيناس بهاء نعمان، موقف التشريعات العربية من العملات الافتراضية، مجلة الحقوق (تصدر عن جامعة تكريت بدولة العراق)، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول - الجزء الثاني، ٢٠٢٠، ص ٥.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

وجود سلطه أو جهة رسمية تتولى إصدار تلك العملات دون الإستعانة بطرف وسيط مثل البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية التي تتقاضى رسوم أو عمولات على تحويل الأموال، وبالتالي تبتعد المعاملات الخاصة بتلك العملات عن رقابة المؤسسات المالية والبنوك بمختلف أنواعها فمعاملاتها مجهولة لا يمكن مراقبتها أو الإطلاع عليها من قبل أى سلطه مركزية^(١).

وتعتمد عملة البيتكوين المشفرة بصفة خاصة ومعظم العملات المشفرة بصفة عامة على تقنية (سلسلة الكتل) Block Chain والتي تعد أكبر سجل رقمى موزع ومفتوح على شبكة الإنترنت يسمح بنقل أصل الملكية من طرف لآخر فى نفس الوقت دون وسيط حيث تعتمد على تسجيل المعلومات فى قاعدة بيانات مشتركة وتعرف بدفتر الأستاذ الرقمى وذلك بقصد تسجيل المعاملات وتتبع الأصول فى شبكة غير مركزية.

والغرض الأساسى من إنشاء تقنية (سلسلة الكتل - Block Chain) هو خلق الثقة بين الطرفين المتعاملين فى العملة المشفرة والتي تتم فى العالم الافتراضى عبر شبكة الإنترنت دون وجود سلطه مركزية تتولى الرقابة والإشراف على المعاملات المالية الخاصة بالعملات وهو الدور الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية فى

(١) د. محمد بن عبدالعزيز الخضير، التعامل بالعملات المشفرة فى التجارة الإلكترونية، مجلة روح القوانين (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة طنطا)، العدد الثامن والتسعون، إبريل ٢٠٢٢، ص ٧٠٤ - ٧٠٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

العالم الفعلى، وتتميز آلية تداول البيانات عبر تقنية سلسلة الكتل Block Chain بأنها على جانب كبير من الأمان والسرعة فالبيانات تكون غير قابلة للتعديل وفى حالة الرغبة فى إجراء تعديل ما فيتم عبر كتلة جديدة دون حدوث تغيير فى الكتلة الأصلية ولعل ما يزيد من أمان المعاملات عبر تلك التقنية بين المتعاملين أنه يمكن الوقوف على أصل المعاملات وتاريخها منذ نشأتها حتى تاريخ التعامل ويمكن الحصول على أى بيانات خاصة بأى معاملة من قاعدة البيانات.

ومع ذلك فبرغم المميزات السالف الإشارة إليها إلى أن التعامل بتلك التقنية لا يخلو من عيوب تتمثل أهمها فى إمكانية استخدامها فى تمويل أنشطة غير مشروعه مثل تجارة المخدرات وتمويل الإرهاب لعدم وجود سلطه مركزية تقوم بمراقبة المعاملات المالية للوقوف على مشروعيتها^(١).

ويمكن أن نلخص كيفية عمل تقنية (سلسلة الكتل - Block Chain) بثلاثة قواعد أساسية وذلك كالآتى:

أ- السجل المفتوح: حيث تكون جميع المعلومات داخل تلك التقنية متاحة لجميع المتعاملين ويمكن لجميع الأفراد داخلها أن يعرفوا ممتلكات بعضهم البعض الموجودة عبر تقنية (سلسلة الكتل - Block Chain) وبالرغم من ذلك فلا يمكن

(١) د. محمد سعيد عبدالعاطى محمد، سلسلة الكتل (البلوكتشين) ودورها فى الحد من جريمة غسل الأموال، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة السادات) المجلد التاسع، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣، ص ٦٩٤-٩٦٥.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

معرفة شخصية وهوية المتعاملين إذ تتيح هذه التقنية استخدام أسماء مستعارة غير حقيقية وعلى ذلك فيمكن للمتعاملين أن يعرفوا حجم الأموال التي يملكها كل منهم عبر تلك التقنية دون أن يستطيعوا معرفة الهوية الحقيقية للشخص المتعامل^(١).

ب- **البيانات الموزعة:** تعمل تقنية (سلسلة الكتل - Block Chain) وفقاً لنظام لامركزي بالنسبة لجميع البيانات الموجودة فجميع البيانات الموجودة موزعة توزيعاً عاماً في نقاط متعددة منتشرة على الشبكة تسمى (Nodes) وهي متاحة لجميع الأفراد الموجودين بها الأمر الذي يوفر قدر كبير من الأمان للمتعاملين فلو أراد أحد القراصنة التلاعب في البيانات الموجودة فلن يتمكن من ذلك حيث لن يستطيع أن يتلاعب في جميع البيانات الموجودة لدى جميع الأفراد المشتركين^(٢).

ج- **التعدين:** هو العملية الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الأنواع المختلفة من العملات المشفرة، وهي العملية التي يتم بها تصديق المعاملات وتوثيقها وإضافتها إلى السجل العام إلى (سلسلة الكتل-Block Chain)^(٣)، وقبل إصدار العملة الجديدة يتم التأكد من صحة المعاملة التي تتم عبر تلك

(١) د. إيهاب خليفة (البلوكتشين الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة)، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة أوراق أكاديمية، العدد الثالث ، ٢ مارس ٢٠١٨

Available at: 28/3/2024 <https://www.academia.edu>

(٢) د. حسين السيد حسين، العملات المشفرة البلوكتشين - التحديات والمخاطر، مجلة القانون والإقتصاد (تصدر عن كلية حقوق القاهرة) المجلد ٩٣، العدد الثاني، إبريل ٢٠٢٠، ص ٢٣-٢٤.

(٣) د. أحمد يوسف جمعه، الإرهاب السيبراني والعملات الافتراضية والتجسس الإلكتروني (دراسة تحليلية تتناول استخدامات الإرهاب للفضاء الإلكتروني)، المرجع السابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

التقنية قبل إتمامها بصورة نهائية وذلك من خلال البحث عن الكود الصحيح المميز لتلك العملية ويتم ذلك من خلال عملية معقدة تتم عبر أجهزة كمبيوتر عملاقة، وعلى ذلك فالتعدين هو مركز العمليات لأي عملة مشفرة وقد تم تصميمه ليكون غير مركزي حيث يوجد منقبين يقومون بعملية التعدين من جميع الدول دون أن يكون هناك شخص أو أشخاص لديهم تحكم كامل بالشبكة^(١).

وتعدين كل عملة يختلف عن غيرها حيث يتم ذلك من خلال منصات التعدين الخاصة بكل عملة، وعقب نجاح عملية التعدين والحصول على العملة يتم تسجيلها على شبكة (سلسلة الكتل - Block Chain).

⁽¹⁾Jake Franken field, what is Bitcoin mining?

مقال منشور على موقع - Investopedia

<https://www.investopedia.com/terms> Available at: 28/3/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الثالث

أنواع العملات المشفرة

يمكن تقسيم العملات المشفرة الموجودة في العالم الافتراضى عبر شبكة الإنترنت إلى طائفتين رئيسيتين:

أولاً: العملات المشفرة المغلقة (أحادية الإتجاه):

وهى عملات مشفرة تستخدم لغرض معين أنشأت من أجله ولا يمكن تحويلها إلى النقود المتداولة في العالم مثل الدولار أو اليورو ومثل هذه الطائفة العملات الخاصة بموقع أمازون أو موقع فيسبوك أو نقاط ميكروسوفت وكذلك العملات التي يحصل عليها من يمارس بعض أنواع من الألعاب الإلكترونية مثل world of ware craft's ware وهى التي يحصل عليها المستخدم خلال اللعبة ولا يمكن له أن يمارسها إلا داخل هذه اللعبة^(١).

ثانياً: العملات المشفرة المفتوحة (ثنائية الإتجاه):

هى عملات مشفرة يمكن أن يتم استبدالها بالأموال الحقيقية باستخدام بعض الأنظمة التي تتيح عملية التبادل عبر شبكة الإنترنت وكذلك عن طريق أجهزة

(١) د. سالى سمير عبدالمسيح، الاستثمار فى العملات الافتراضية، المجلة القانونية والتكنولوجيا، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم)، المجلد العاشر، العدد السابع، نوفمبر ٢٠٢١، ص ٢٠٠١.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

الصراف الآلى (ATM) والتي تخصص لتحويل العملات المشفرة إلى أموال حقيقية مثل: الدولار واليورو ومن أمثلة تلك العملات البتكوين والريبيل والإيثريوم^(١).

ويمكن أن نشير إلى أهم العملات المشفرة المفتوحة ثنائية الاتجاه والتي يمكن تحويلها إلى نقود حقيقية والتي ظهرت أنواع كثيرة منها ولكن يبقى أهم وأشهر تلك العملات المفتوحة ما يلي:

١- البتكوين (BTC): وهى أول العملات المشفرة ظهوراً وأوسعها انتشاراً ولقد ارتفع سعرها مقارنة بالعملات الحقيقية مثل الدولار واليورو مئات المرات منذ ظهورها حتى الآن ولذلك فقد تم تجزئتها إلى وحدات أصغر وهى:

- ميللى بتكوين (m BTC) وتساوى ٠,٠٠١ جزء من البتكوين.
 - مايكرو بتكوين (Mic BTC) وتساوى ٠,٠٠٠,٠٠١ جزء من البتكوين.
 - الساتوشي (Satoshi) وتساوى ٠,٠٠٠,٠٠١ جزء من البتكوين.
- والغرض من هذه التجزئة هو إتاحة حاجة المتعاملين من البتكوين خاصة مع ارتفاع ثمنها مقارنة بالعملات الحقيقية^(٢).

(١) د. خالد محمد نور الطباخ، المواجهة الجنائية لاستخدام العملات المشفرة فى تمويل الإرهاب، مجلة القانون والتكنولوجيا (تصدر عن الجامعة البريطانية بالقاهرة)، المجلد الثانى، العدد الثانى، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٩٧.

(٢) د. محمد بن عبدالعزيز الخضير، التعامل بالعملات المشفرة فى التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص ٧٠٥.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٢- لايت كوين (LCT) : وتعد العملة المشفرة الثانية بعد البتكوين من ناحية الحجم والقيمة السوقية وتم إصدارها عام ٢٠١١ على يد مهندس يدعى تشارلى لى وتتميز بسهولة تعدينها نسبياً مقارنة بعملة البتكوين مما زاد شعبيتها مؤخراً.

٣- البيركوين (PPC): ظهرت عملة البير كوين فى عام ٢٠١٢ وتعمل وفقاً لبروتوكول Peer to Peer (النند للنند) وتم إصدار تلك العملة على يد رجل صينى يدعى (صنى كنج) وقد صممت هذه العملة ليكون معدل تضخمها ١% وتعتبر ثالث العملات المشفرة انتشاراً وتختلف عناصر الأمان بها عن العملتين السابقتين.

٤- عملة داش (Dash) : وقد ظهرت هذه العملة عام ٢٠١٤ ولهذه العملة مزايا أكثر من العملات السابقة فيما يتعلق بالسرية فهي تقدم مزيداً من ميزة عدم كشف الهوية لأنها تعمل على شبكة ماستر كارد غير مركزية مما يصعب معه تعقب المعاملات التى تتم من خلالها^(١).

٥- الإيثريوم (Ethereum): يقوم المطورون باستخدامها للدفع وذلك للمساعدة فى بناء التطبيقات كبديل عن البتكوين وتقوم عملة الإيثريوم بإنشاء منصات مخصصة للتمويل الجماعى.

(١) د. منصور على منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات - الواقع وآفاق المستقبل، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد السابع والثلاثون - الجزء الأول، يناير ٢٠٢١، ص ١٨٠٦.

الفرق بين العملات المشفرة والعملات الإلكترونية:

عرف قانون البنك المركزى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ النقود الإلكترونية بأنها (قيمة نقدية مقومه بالجنية المصرى أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها وتكون مخزنة إلكترونياً ومقبولة كوسيلة دفع) وعلى ذلك فالنقود الإلكترونية هي نوع من النقود الحقيقية التى نتداولها مثل الجنية والدولار مخزنة على وسيلة إلكترونية مثل الفيزا كارت والماستر كارت وبعض تطبيقات الهواتف المحمولة لتداول النقود وعلى ذلك فالعملة الإلكترونية لا تختلف عن العملة الحقيقية فى صدورهما عن سلطه مركزية بذات قيمة النقود المتداولة ولكنها مخزنة بشكل يسهل عملية التداول^(١).

بينما تعتبر العملات المشفرة عبارة عن خوارزمية رياضية تحظى بقبول المتعاملين ولا تصدر عن سلطه مركزية ولا ترتبط بالنظام النقدى التقليدى وتعتمد بصفة أساسية على تقنية (سلسلة الكتل - Block Chain)، وعلى ذلك يختلف مفهوم

(1) Devansh sinhal, Digital currency VS. Cryptocurrency what is difference.

مقال منشور على شاشة الإنترنت على موقع

<https://coins.with.co/switch/crypto/digital-currency>

Available at: 29/4/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

العملات المشفرة عن مفهوم العملات الإلكترونية وإن كان يشملهم معاً مفهوم أوسع هو العملات الرقمية Digital currency^(١).

المطلب الثاني

خصائص العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم

أصبحت العملات المشفرة واقعا ملموسا في السنوات الأخيرة بالرغم من عدم قبول العديد من دول العالم لها وتحذير العديد من الخبراء والمؤسسات المالية لمخاطرها ومن ناحية أخرى فهناك العديد من المميزات في هذه العملات لا يمكن إنكارها وقد أدت الطبيعة الخاصة لهذه العملات إلى أنها أصبحت ملاذاً آمناً للعديد من المجرمين لما تحققه لهم من عناصر آمان لا يجدونه في العملات التقليدية.

وسوف نتناول خصائص العملات المشفرة من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للعملات المشفرة.

الفرع الثاني: مزايا وعيوب العملات المشفرة.

الفرع الثالث: أسباب استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الأنشطة الإجرامية.

(١) د. محمود محمد الدمرداش، العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور) العدد الثاني والأربعين، يوليو ٢٠٢٣، ص ٢٥.

الفرع الأول

الطبيعة القانونية للعملات المشفرة

أصبحت العملات المشفرة واقعاً لا يمكن إنكاره أو تجاهله في السنوات الأخيرة ليس ذلك فقط بل تزداد أهميتها وحجم التعاملات التي تتم من خلالها زيادة مطردة وقد ثارت بعض التساؤلات القانونية حول هذه العملات وذلك على النحو التالي:

أولاً: هل العملة المشفرة شيء أم مال: من المعروف أن الشيء هو ما يصلح أن يكون محلاً للحقوق المالية والشيء قد يكون قابلاً للتعامل أو خارج نطاق التعامل والشيء القابل للتعامل هو فقط ما يصلح أن يكون محلاً للحقوق المالية، والشيء القابل للتعامل هو الذي يستطيع الشخص الإستثمار بحيازته ولم يمنع القانون التعامل به ^(١).

والأشياء تنقسم إلى أشياء مادية وأشياء غير مادية، فالأشياء المادية هي كل ما له وجود مادي محسوس والأشياء غير المادية او المعنوية هي التي ليس لها حيز مادي محسوس فلا يمكن إمساكها باليد أو إبصارها بالعين كالمشاعر والأفكار والإبتكارات وما إلى ذلك والحيازة لا ترد إلا على الأشياء المادية فقط دون المعنوية والأشياء المادية هي التي تصلح أن تكون محلاً للحق العيني وتكون محمية بحق

(١) د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني - حق الملكية - الجزء الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩١ ص ٦ - ٨.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الملكية^(١)، وعلى ذلك فالعملة المشفرة ليست شيئاً مادياً بل هي شيء معنوي بحث لأنه لا يوجد لها أي كيان مادي ملموس.

والأموال بدورها تنقسم إلى أموال مادية لها كيان مادي ملموس وأموال معنوية وهي أموال تتكون من خليط من الأشياء المعنوية غير الملموسة والأشياء المادية الملموسة لذلك تسمى (بالأموال المختلطة) ومثالها حقوق المؤلف والتي تتكون من أشياء معنوية تتمثل في الفكر والإنتاج الذهني تظهر من خلال أشياء ملموسة تتمثل في الكتاب الذي يؤلفه المؤلف وكذلك المحل التجاري الذي يتكون من أشياء معنوية مثل الاسم التجاري وأشياء مادية مثل المكان والبضاعة فهي أموال مختلطة من عناصر مادية ومعنوية^(٢).

وهنا يثور التساؤل هل تعد العملات المشفرة من الأموال المادية أم من الأموال المعنوية، والواقع فإن المتأمل للعملة المشفرة يجد أنها وإن كانت غير ملموسة إلا أنها تعتبر مالاً معنوياً قابلاً للتملك لأنه يمكن أن ينشأ عنها حق عيني متمثل في (الكود) أو الشفرة الخاصة بالنقود المشفرة لذلك بأن حيازة هذا الكود تمكن الشخص من بيع أو

(١) د. أحمد عبد الرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية (رؤية قانونية تأصيلية) مجلة الشريعة والقانون، (تصدر عن جامعة الإمارات)، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الحادي والثمانون، يناير ٢٠٢٠، ص ٢٦٢.

(٢) د. سامي إبراهيم السويلم، (حول النقود المشفرة) ورقة بحثية مقدمة لحلقة بحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان (النقد الافتراضي)، ١٤٤٠/١/٢٣هـ، الموافق ٢٠١٨/١٠/٣، ص ٥.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

مبادلة العملة المشفرة والشخص الذي يحوز الكود أو الشفرة يعتبر مالكاً للعملة المشفرة^(١).

ثانيًا: هل النقود المشفرة قادرة على أداء وظائف النقود: تقوم النقود بدورها بدور هام في الحياة الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال الوظائف التي تؤديها، وحتى يمكن الإعتراف بالعملات المشفرة كنقود يجب أن تكون قادرة أولاً على أداء وظائف النقود والتي تتمثل بصفة رئيسية في كونها وسيط للتبادل وصلاحياتها لأن تكون مخزن للقيمة ووسيلة للمدفوعات الأجله ثم كونها أداة للسياسة النقدية وسوف نبحت مدى إمكانية أداء العملات المشفرة لتلك الوظائف^(٢).

١ - إمكانية الإعتماد على العملات المشفرة كوسيط للتبادل:

نشأت فكرة النقود في الأساس كوسيط للتبادل بين السلع وقد جاء ذلك تاليًا لفكرة المقايضة لذلك تعد تلك الوظيفة من أهم الوظائف التي تلعبها النقود ولا بد للنقود كي تقوم بتلك الوظيفة أن تحظى بقبول عام لدى الأفراد في المبادلة مقابل السلع والخدمات، ولا تستطيع النقود أن تقوم بهذا الدور وأن تؤدي تلك الوظيفة إن لم تحظى

(١) د. أحمد عبد الرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية (رؤية قانونية تأصيلية) ، المرجع السابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(2) Tony Rihards, chris Thompson and cameron Dark, Retail central Bank Digital Currency: Design considerations, Rationales and implications, Reserve Bank of Austealia, Bulltin september 2020, P32.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

بالقبول العام^(١)، ومما لا شك فيه أن العملات المشفرة لا تحظى بالقبول العام في الوقت الحالي إلا بين فئة محدودة من المتعاملين بها من الأفراد والشركات الذين لهم قدر كبير من الإلمام بآلية عمل تلك العملات والذين يرغبون في التمتع بمزاياها من سرعة المعاملات والإبتعاد عن أي سلطه مركزية للدول وللمؤسسات المالية، وبذلك فلا تعتبر العملات المشفرة وسيطاً للتبادل إلا بمقدار محدود بين فئات محدودة من القادرين على استخدام تلك العملات.

٢- إمكانية الإعتماد على العملات المشفرة كمخزن للقيمة:

من أهم وظائف النقود بصفة عامة كونها مخزن للقيمة وترتبط قدرتها بأداء وظيفتها كمخزن للقيمة بتمتعها بشرطين أساسيين هما القبول العام والثبات النسبي وبالنسبة لشرط القبول العام فكما سبق وذكرنا لا زالت العملات المشفرة لا تحظى إلا بقدر محدود من القبول العام بين فئة محدودة وبالنسبة لشرط الثبات النسبي، فلا يتوفر في العملات المشفرة لأن قيمتها متغيرة بصورة كبيرة فنظراً لعدم وجود سلطه مركزية مسؤولة عن إصدارها لذلك فهي عرضة لفقدان قيمتها في أي لحظة لذلك لا تصلح العملات المشفرة أن تكون مخزناً للقيمة في الوقت الحالي^(٢).

(١) د. عبد الله أحمد محمد عبد الله ريعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل بها (دراسة فقهية مقارنة) مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين، بأسوان جامعة الأزهر، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص ٢٤٧٧.

(٢) د. منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل)، المرجع السابق، ص ١٨٢١- ١٨٢٣.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

٣- صلاحية العملات المشفرة أن تكون أداة للسياسة النقدية:

تعتبر النقود هي أداة السياسة النقدية للدول حيث تقوم كل دولة بصك عملة محلية معترف بها عالمياً وتمثل قيمة عملة الدولة مرآة لقوة إقتصادها فتزيد قيمتها أو تنخفض مع تزايد قوة إقتصاد الدولة أو تدهوره، ونظراً لأن معظم دول العالم لا زالت لا تعترف بالعملات المشفرة لذلك فهي لا تملك في وقتنا الحالي أن تكون أداة للسياسة النقدية للدول.

ونرى أن العملات المشفرة لا زالت غير قادرة في الوقت الراهن على أداء وظائف النقود بالرغم من كونها أصبحت واقعاً ملموساً لا يمكن إنكاره.

كما نرى أنه بمرور الوقت وتزايد استخدام تلك العملات وإيجاد حلول جذرية لكثير من المشاكل التقنية والقانونية والإقتصادية التي تواجه استخدامها فمن الجائز أن تحظى تلك العملات باعتراف دولي وأن يتزايد الإعتماد عليها خاصة مع تمتعها بالكثير من المزايا التي لا يمكن إنكارها.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الثاني

مزايا وعيوب العملات المشفرة

أولاً: مزايا العملات المشفرة:

لا ريب أن ظهور العملات المشفرة بشكلها الحالي وإتجاه العديد من الأفراد والشركات للتعامل بها بل واعتراف عدد من الدول بهذه العملات بل وتزايد المعاملات التي تتم من خلالها يوماً بعد يوم إنما جاء نتيجة وجود عدد من المزايا الإيجابية التي تتمتع بها هذه العملات ويمكن أن نلخص أهم مزايا العملات المشفرة في النقاط التالية:

١- **إنخفاض التكلفة:** تتميز التعاملات التي تتم باستخدام العملات المشفرة

بانخفاض تكلفتها مقارنة بالتعاملات التي تتم بالعملات الحقيقية ويرجع ذلك

إلا أن التعامل يتم بطريقه مباشرة بين طرفين دون وجود وسيط من خلال

بروتوكول الند بالند (peer to peer) لذلك لا توجد رسوم أو مصاريف أو

عمولات كالتي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية علي العمليات المصرفية

بصفة عامة وعمليات تحويل الاموال بصفة خاصة^(١) بالإضافة الي ذلك فلا

يوجد فرق بين التعاملات التي تجريها الشركات او تلك التي يجريها الافراد

العاديون او التجار حيث تختلف الرسوم والمصروفات والعمولات التي يحصل

(١) أثير صلاح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة

الشرق الأوسط الأردنية - يونيو ٢٠٢١ ص ٣٨

عليها البنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالمعاملات المالية التقليدية التي تتم بالنقد التقليدية بالنسبة لكل نوع من هذه الأنواع .

٢- **سرعة المعاملات:** يتم تنفيذ المعاملات من خلال العملات المشفرة بشكل أسرع من تلك التي تتم باستخدام النقود التقليدية عن طريق البنوك والمؤسسات المالية فالمعاملات التي تتم بالعملات المشفرة لا تتأثر بالحدود الجغرافية بين الدول ولا يعيقها اختلاف الأنظمة النقدية او اختلاف العملات بين دولة وأخرى كما أنها متاحة علي مدار الساعة فليس لها أوقات عمل محدده أو عطلات أو اجازات كما يحدث في البنوك والمؤسسات المالية^(١).

٣- **الخصوصية والأمان:** حيث تقوم آلية عمل العملات المشفرة على مجموعة من الخوارزميات المشفرة التي يصعب اختراقها مما يجعلها على قدر كبير من الأمان بالإضافة الي أنها لا تتطلب الحصول علي البيانات الحقيقية للمتعاملين وهو ما يوفر قدر كبير من الخصوصية حيث يتم التعامل من خلالها عن طريق رموز أو أسماء مستعارة ولا يلزم تقديم أي مستندات أو

(١) د. بتول شعبان، دانيه الطويقات، رايه العساف، ايمان بني عطيه، العملات المشفرة (دراسة أعدها مجموعة من موظفي دائرة الاشراف والرقابة علي البنك المركزي الاردني)، ٢٠٢٠. متاح على موقع: <https://www.cbj.gov.jo> Available at: 5/4/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

أوراق كبطاقات تحقيق الشخصية أو ما إلي ذلك كما أنه يمكن لكل شخص أن يمتلك حساباً واحداً أو عشرات الحسابات كل منها ببيانات مختلفة^(١).

٤- العالمية: تتميز العملات المشفرة بالعالمية فهي لا ترتبط بالحدود الجغرافية لأي دولة ويمكن التعامل معها واستخدامها في أي دولة من دول العالم كذلك لا يمكن للسلطة الحاكمة في أي بلد تجميدها أو مصادرتها أو الحجر عليها حيث لا يستطيع التعامل بها وتحديد آليه استخدامها الا مالكةا^(٢).

٥- لا يتم تداولها يدوياً: يتم تداول العملات المشفرة من خلال شبكة الانترنت ولا يتم تداولها من يد ليد حيث لا يتم صكها فيزيائياً مثل العملات الورقية أو المعدنية وهذا الأمر له ميزة كبيرة وهو الابتعاد عن إمكانيه نقل الأمراض المعدية من خلال تداول العملات يدوياً وقد ظهرت تلك المخاوف بشدة في فترة انتشار فيروس كورونا الذي انتشر عبر دول العالم كوباء عالمي وكانت مشكلة تداول العملات يدوياً من أكبر الهواجس التي أرقّت الأطباء والمتخصصين في مكافحة هذا الوباء لإمكانية نقل الفيروس أثناء عملية التبادل من يد ليد.

(١) د. أحمد رجب عبد الخالق قرشم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية وفقاً لآليات المؤسسات والهيئات الأمريكية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كل الحقوق -جامعه المنصورة) المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والثمانون، يونيو ٢٠٢٣، ص ١٣٠٩.

(٢) د. أحمد عبدالرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

ثانياً: عيوب العملات المشفرة:

هناك عدد من العيوب الخاصة بالعملات المشفرة التي قد ينتج عنها العديد من المخاطر عند استخدام تلك العملات ويمكن ان نلخص تلك العيوب في النقاط التالية:

١- غياب التنظيم القانوني: لعل أكبر عيوب التعامل بالعملات المشفرة هو

غياب التنظيم القانوني وعدم وجود لوائح او قوانين تحكم التعامل بها ويرجع ذلك الي إبتعاد تلك العملات عن أي سلطه مركزية في أي دولة او أي جهة رسميه او حكومية وهو ما يترتب عليه عدم وجود جهة قانونيه رسميه يمكن اللجوء اليها لحل النزاعات التي تنشأ عن التعامل بالعملات المشفرة، ومما يزيد الأمر صعوبة عدم معرفه شخصيه المتعاملين فهذه العملات كما أسلفنا لا يتطلب التعامل بها تقديم أي أوراق ثبوتية لتحديد البيانات الحقيقية للمتعاملين ويكفى قيام أي مستخدم بإنتحال أى اسم مستعار أو استخدام رموز أو علامات لتمييزه عن غيره من المتعاملين ودون الحاجة للكشف عن شخصيته الحقيقية.

٢- تقلبات القيمة: من اهم عيوب استخدام العملات المشفرة التعامل بها هو

تذبذب قيمتها فمن الممكن أن ترتفع قيمتها أو تنخفض بنسبة كبيرة وبشكل مفاجئ وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في كثير من الأحيان الا أنه يشكل خطورة كبيرة فى التعاملات المالية وعلي سبيل المثال فقد بلغت قيمة عملة البيتكوين ما يقرب من ٢٠ ألف دولار خلال عام

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٢٠١٧ ثم انخفضت قيمتها حتى وصلت الي ٣ الاف دولار ثم ارتفعت مرة أخرى حتى وصلت الي ١٣٩٢٦ دولار عام ٢٠٢٠.^(١)

٣- **التهرب الضريبي:** تتيح العملات المشفرة لمستخدميها التهرب من سداد أي ضرائب أو رسوم أو مستحقات مالية للدولة فالمعاملات التي تتم بالعملات المشفرة تتم بعيداً عن سلطة الدولة ومؤسساتها المالية، والمعاملات التي تتم بالعملات المشفرة تخرج عن نطاق النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة، وقد أشار الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٢) في التقرير الصادر عام ٢٠١٨ الموجة الي وزراء مالية الدول أعضاء مجموعة العشرين الي أن العملات المشفرة تفرض تحديات جديدة علي اقتصاديات هذه الدول نظراً لان استخدام هذه العملات يصب في جانب الاقتصاد غير الرسمي حيث لا تستطيع الدول تحصيل ضرائب منه لعدم وجود أي رقابة من جانب الدولة علي الصفقات التجارية التي تتم من خلال العملات المشفرة ويؤدي كل ذلك

(١) د. محمد يحيي عطيه، محل التنفيذ الافتراضي - البيتكوين نموذجاً - دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقيه والقانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور) العدد الثامن والثلاثون ، يوليو ٢٠٢٢، ص ٧١

(٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة اقتصادية حكومية تضم ٣٨ دولة عضو تأسست عام ١٩١٦ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية، مقال منشور عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على موقع موسوعة ويكيبيديا:

<https://ar.wikipedia.org/wiki> Available at: 7/4/2024

الي زيادة التهرب الضريبي بما يؤثر بصفه عامة علي دخل الدولة من الضرائب^(١).

٤- **تعدد المخاطر التقنية:** تعتمد العملات المشفرة في إصدارها علي عمليات تقنية مرتبطة بأجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت والتي تتم من خلالها عملية التعدين والتبادل وهناك العديد من المخاطر التقنية التي يمكن ان تتعرض لها اصدار تلك العملات مثل إمكانية تعطل مصادر الطاقة أو شبكة الانترنت وكذلك احتمال إختراق المحافظ أو المخازن الرقمية لتلك العملات بالإضافة إلى مخاطر تعرضها لهجمات وقرصنة اليكترونية و مخاطر التطور التقني لتلك العملات وعدم قدرة المعدنين علي التعامل مع ذلك التطور وعدم قدرتهم علي حماية عملاتهم من الاختراق^(٢).

الفرع الثالث

أسباب استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الأنشطة الإجرامية

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي الي لجوء الجناة في عديد من الأنشطة الاجرامية بصفة عامة وفي جريمة غسل الأموال بصفة خاصة الي إستخدام

(١) د/ منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها علي مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل)، المرجع السابق، ص ١٨١٢.

(٢) عبد الله ناصر عبيد الزغابى، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٤.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

العملات المشفرة في ارتكاب جرائمهم، وترتبط هذه الأسباب ارتباطاً وثيقاً بخصوص تلك العملات وصفاتها التي سبق وذكرناها ويمكن أن نشير الي تلك الأسباب علي نحو التالي:

١- صعوبة الكشف عن هوية المتعاملين: من المعروف أن التعامل باستخدام

العملات المشفرة يتيح إخفاء هوية المتعاملين من خلالها حيث يمكن إستخدام أي إسم مستعار أو أي رموز أو خلافة لتمييز المتعامل دون اشتراط تقديم أي مستندات أو أوراق تدل علي شخصيته وقد أتاح ذلك للعديد من مرتكبي الأنشطة الاجرامية عموماً وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة استخدام تلك العملات المشفرة في أنشطتهم الإجرامية بحرية كاملة دون ان يتم ملاحظتهم من قبل أجهزة إنفاذ القانون وقد لجأت العديد من التنظيمات الجهادية المتطرفة الي تمويل أنشطتها الإرهابية من خلال قيام أعضائها والمتعاطفين معها بالتبرع لها باستخدام عملة البيتكوين المشفرة والتي تتيح أكبر قدر من الأمان للمبرعين^(١)، بالرغم من أن إستخدام عمله البيتكوين لا تتطلب الاسم الحقيقي أو الكشف عن الهوية الي أن هناك بعض البيانات التي يتم تسجيلها من خلال تقنية (BLOCK CHAIN) مما قد يتيح معرفة بعض البيانات عن المتعاملين وقد تم في السنوات الأخيرة إبتكار عدد من العملات المشفرة التي تتيح قدراً أكبر من الخصوصية والسرية التي تتيحها عملة البيتكوين وهي

(1) Eitan Azani and Nadine Liv, Jihadists use of virtual currency, International institute of counter- terrorism, Dec 2018, P1.

العملة الأشهر والأكثر انتشارا في العملات المشفرة، ومن هذه العملات التي تتمتع بقدر أكبر من الخصوصية والسرية والأمان عملة (Monero) التي تم ابتكارها عام ٢٠١٤ وعملة (Dash) التي أنتجت في نفس العام وعملة (zcach) التي أنتجت عام ٢٠١٦ حيث أصبحت هذه العملات توفر قدرًا أكبر من الأمان والسرية لمرتكبي الأنشطة الإجرامية^(١). وتشكل خاصية إخفاء الهوية أهمية كبرى بالنسبة لمرتكبي جرائم غسل الأموال وغيرها من الأنشطة الاجرامية ذات الطابع الدولي مثل تمويل الإرهاب والإتجار في الأسلحة وتهريب المواد المخدرة.

٢- سرعة وسهولة الإستخدام: تعتمد العملات المشفرة علي أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت وتتميز المعاملات والتي تتم من خلال تلك العملات بالسرعة الفائقة فهي تتم في مدة زمنية قصيرة للغاية ولا تتأثر بطول المسافات او البعد الجغرافي بين دولة واخري كما لا تتأثر باختلاف الأنظمة المالية بين دولة وأخري لذلك فإستخدام هذه العملات يتيح إتمام المعاملات المالية بسرعة كبيرة مما يوفر ميزة كبيرة لمرتكبي الأنشطة الاجرامية، كما تتميز المعاملات التي تتم بالعملات المشفرة بالسهولة واليسر فهي لا تحتاج أكثر من قدر من معرفة التعامل مع أجهزة الكمبيوتر و شبكة الانترنت وتشكل

(١) د. أحمد يوسف جمعه، الإرهاب السيبراني والعملات الافتراضية والتجسس الإلكتروني (دراسة تحليلية تتناول استخدامات الإرهاب للفضاء الإلكتروني)، المرجع السابق ، ص١٣٥

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

سهولة الاستخدام أهمية خاصة لمرتكبي جرائم غسل الأموال من خلال العمليات المالية التي تتم في تلك الجريمة كما تعد سهولة التبرع من الأنصار والمتعاطفين لتمويل الأنشطة الإرهابية أهمية كبرى للتنظيمات الإرهابية حيث تتيح لها تلقي الأموال من خلال المتبرعين في مختلف دول العالم دون أن يكون هؤلاء المتبرعين عرضة للملاحقة الأمنية^(١).

٣- لامركزية العملات المشفرة: من أهم الأسباب التي تدفع الجناه في جرائم غسل الأموال وسائر الأنشطة الإجرامية إلى استخدام العملات المشفرة هو كون تلك العملات لامركزية ومفتوحة المصدر حيث لا يمكن تقييد الوصول إليها ولا يوجد جهاز أو مؤسسة مركزية مسؤولة عنها كما هو الحال في العملات التقليدية، بالإضافة إلى أن قبول العملات المشفرة في الأسواق الرقمية يمكن المستخدمين من تبادل تلك العملات بجميع أنواع السلع والخدمات دون الخشية من التعرض للرقابة أو تجميد حساباتهم أو التدخل فيها أو تقييدها بأي شكل من الأشكال ويمثل كل ذلك ميزة كبيرة بالنسبة لمرتكبي جرائم غسل الأموال وسائر الأنشطة الإجرامية^(٢).

(1) Dr. Iwa Salami: Terrorism Financing with virtual currencies-can Regulatory Technology Solutions combat that.

<https://repository.uel.ac.uk/item> Available at: 5/6/2024

(٢) بتول شعبان، دانية الطويقات، راية العساف، إيمان بني عطية، (العملات المشفرة دراسة أعدها مجموعة من موظفي دائرة الاسراف والرقابة علي البنك المركزي الأردني عام ٢٠٢٠) المرجع السابق، ص ٤٥

٤- اتساع دائرة استخدامها وقبولها في الأوساط المالية: تتسع دائرة استخدام

العملات المشفرة يوماً بعد آخر كما تحولت مواقف العديد من دول التي كانت ترفض الاعتراف بها، فقد أصبحت العملات المشفرة أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله أو إنكاره واتجهت العديد من الشركات والمؤسسات المالية إلى استخدام تلك العملات في تعاملاتها لما لها من مميزات لا يمكن إنكارها، وقد أدى كل ذلك إلى اكتساب تلك العملات للمزيد من الثقة بين المتعاملين بها وزيادة الإقبال على استخدامها من مرتكبي جرائم غسل الأموال وسائر الأنشطة الإجرامية فكلما تزايد استخدام تلك العملات بين الشركات والمؤسسات التجارية والمالية اكتسبت المزيد من الثقة بين المتعاملين وأصبح من السهل مبادلتها بغيرها من الأموال والخدمات.

نماذج تطبيقية لإستخدام العملات المشفرة في إرتكاب جرمي غسل الأموال وتمويل

الإرهاب :

١- في عام ٢٠١٣ قامت السلطات الأمريكية بإغلاق أحد أشهر المواقع الإلكترونية الإجرامية على شبكة الانترنت الذي عرف باسم (طريق الحرير)، وقد كان هذا الموقع مرتعاً لجميع الأنشطة الاجرامية غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبيع المخدرات وقد اتهم الادعاء الفيدرالي الأمريكي منشئ ذلك الموقع الإلكتروني ويدعى (Ross Ulbricht) بعدة تهم أهمهم تهمة المشاركة في ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات وغسل

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الأموال وقد كانت التعاملات عبر هذا الموقع تتم باستخدام عملة البيتكوين المشفرة، وقد دفع محامى المتهم أمام المحكمة بأن العملات المشفرة لا تعتبر أموالاً بالمعنى القانوني ولا ينطبق عليها نص المادة ١٩٥٦ من القانون الأمريكى الخاصة بغسل الأموال وان عملة البيتكوين التي كانت المعاملات تتم بها غير مؤهلة لان تكون اداة نقدية كما انها ليس لها وضع قانوني وقد رفضت المحكمة هذ الدفع معتبرة ان المعاملات التي تتم باستخدام عملة البيتكوين المشفرة يمكن ان تعتبر معاملات مالية وذلك نظراً لإمكانية شراء تلك العملة لسلع وخدمات وقد انتهت المحكمة الي أن جريمة غسل الأموال يمكن ان تقع باستخدام العملات المشفرة، وقد أصدرت المحكمة حكماً بالسجن مدي الحياة علي المتهم كما قضت محكمة الاستئناف يرفض الطعن المقدم من المتهم علي الحكم الصادر ضده وأيدت حكم محكمة أول درجة، ويعد هذا الحكم علي جانب كبير من الأهمية حيث اعتبر العملات المشفرة بصفة عامة وعملة البيتكوين بصفة خاصة من الأموال التي يمكن أن تستخدم في إرتكاب الجرائم وخاصة جريمة غسل الأموال.

٢- في غضون عام ٢٠١٥ قررت دول الاتحاد الأوروبي فرض قيود علي التعاملات المالية التي تتم من خلال عملة البيتكوين بهدف تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وذلك في أعقاب تداول الاعلام الفرنسي بياناً لمجموعة من قراصنة الكمبيوتر بشأن إمتلاك تنظيم داعش حساباً بعملة البيتكوين بقيمة ٩٢٩٨ بيتكوين وهو ما يعادل ثلاثة ملايين دولار في ذلك الوقت وقد أدت

تلك المعلومات الي تزايد المخاوف من حصول ذلك التنظيم علي مزيد من الأموال للإنفاق علي أنشطته الإرهابية من خلال العملات المشفرة وهو ما يعكس اهتمام التنظيمات الإرهابية بتلك العملات ، كما أصدر أحد أعضاء تنظيم داعش ويدعى / تقي الدين منذر وثيقة حملت عنوان (البيتكوين وصدقة الجهاد) أوصي فيها باستعمال العملات المشفرة لتمويل أنشطة التنظيم وقد قامت الجماعة بالفعل بتلقى العديد من التبرعات بالعملات المشفرة كما أطلقت حملة أخرى لتلقي التبرعات من مناصريها بعنوان (جهزونا) باستخدام العملات المشفرة أيضاً وذلك لشراء الأسلحة والمتفجرات والانفاق علي كل صور الدعم اللوجيستي^(١).

٣- في عام ٢٠٢٢ قام الإدعاء الفيدرالي الأمريكي بإحالة المدعو /إيليا داتش وزوجته رازلخان للمحكمة بتهمة التآمر لغسل العملات المشفرة والتي تمت سرقتها بعد إختراق بورصة (Bit finex) والمخصصة لتبادل العملات المشفرة حيث تمت سرقة عملات مشفرة تقدر قيمتها بحوالي ٧١ مليون دولار امريكي في وقت السرقة لكن هذه القيمة ارتفعت عقب غسل تلك الأموال لتصل الي ما قيمة ٣,٤ مليار دولار وقد تمكنت السلطات من ضبطهما بعد سرقة

(١) د. رامي متولي القاضي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات المشفرة والذكاء الاصطناعي، المرجع السابق،

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

العملات المشفرة وتحويلها الي محفظة رقمية خاصة بالمتهم / إيليا دانتش^(١)، وقد تمكنت السلطات بعد ذلك من استرداد حوالي ٩٥ ألف بيتكوين تمت سرقتها عند اختراق البورصة الاليكترونية وقد كانت هذه القضية من أكبر عمليات غسل الأموال التي تمت باستخدام العملات المشفرة^(٢).

المطلب الثالث

الجهود الدولية والمحلية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

ترتب على ظهور العملات المشفرة وما تتميز به من خصائص إلى اتجاه الجناه في جرائم غسل الأموال وغيرها من الجرائم الأخرى لاستخدام العملات المشفرة في ارتكاب جرائمهم، وقد تنبّهت دول العالم والمنظمات والأجهزة المختصة بمكافحة الجريمة إلى خطورة ذلك، وقد بذلت العديد من الجهود الدولية والمحلية لمواجهة استخدام هذه العملات في جرائم غسل الأموال.

(١) د. طارق أحمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال (عملة البيتكوين نموذجاً)، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي، والاستجابة الأمريكية والمصرية، المجلة القانونية (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم)، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ٤٦٠ - ٤٦٥.

(٢) قضية اختراق بورصة (Bit finex) متاحة علي موقع:

<https://lunnll.io>home>news>

Available at: 5/6/2024

وسوف نتناول ذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: آليات استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

الفرع الثاني: الجهود الدولية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة

غسل الأموال.

الفرع الثالث: الجهود المحلية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة

غسل الأموال.

الفرع الأول

آليات استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال

سبق وأن أشرنا الى الخصائص التي تتميز بها العملات المشفرة والتي شكلت تحولا كبيرا في عالم الاقتصاد والتجارة و المال فقد خرجت هذه العملات ولأول مره عن اطار الدولة ومؤسساتها المالية وبنوكها المركزية مما أتاح لها قدرا كبيرا من التحرر و البعد عن بيروقراطية الدولة ومؤسساتها بالإضافة إلي أنها عملات عالمية لا ترتبط بدولة أو بحدود جغرافية، ولعل من أبرز سمات هذه العملات هي صعوبة تتبع المعاملات التي تتم من خلالها فلا يتطلب استخدامها الكشف عن هويه المتعاملين بها لذلك فقد لجأ العديد من الجناة إلي استخدام تلك العملات في جرائم غسل الأموال وذلك من خلال استخدام الآليات الآتية:-

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

١- غسل الأموال عبر منصات تداول العملات المشفرة:-

يمكن أن تتم عمليات غسل الأموال عبر منصات تداول العملات المشفرة فأحياناً ما تصبح هذه المنصات مسرحاً لارتكاب الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال هي مصدر الأموال غير المشروعة والتي تمثل الشرط المفترض في تلك الجريمة، كأن يقوم الجاني بالدخول إلى إحدى المنصات ويقوم باستخدام بعضها من البرامج الاحتيالية لسرقة مجموعة من العملات المشفرة ثم يبدأ بعد ذلك في محاولة إخفاء عدم مشروعية هذه الأموال المتحصلة من جريمته كان يقوم باستخدامها بعد تحويلها إلى نقود تقليدية في شراء مجموعة من الأسهم و السندات او تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية أو إدخالها في أي نوع من المعاملات التجارية لمحاولة غسلها وإضفاء المشروعية عليها^(١).

وهناك صورة ثانية لغسل الأموال عبر منصات تداول العملات المشفرة وفيها يقوم المتهم بإنشاء منصة إلكترونية لتداول إحدى العملات المشفرة مثل عملة البيتكوين وتستخدم تلك المنصة لإجراء عمليات غسل الأموال، وأبرز مثال لتلك الحالة ما عرف في الولايات المتحدة بجريمة (طريق الحرير) والسابق الإشارة إليها حيث كانت تستخدم تلك المنصة الإلكترونية لغسل الأموال المتحصلة من الاتجار في المخدرات.

(١) د. سامي ياسين، تبييض الأموال عن طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية التربية والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان (العملة الافتراضية في الميزان)، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩، ص ٧٢٩.

كما توجد صورة ثالثة لغسل الأموال من خلال منصات تداول العملات المشفرة وفي هذه الصورة تستخدم المنصات في محاولة غسل أموال غير مشروعة تولدت من ارتكاب احدي الجرائم بالطرق التقليدية ويتم بعد ذلك استخدام تلك الأموال غير المشروعة لشراء إحدى العملات المشفرة ثم إجراء بعض المعاملات التجارية باستخدام تلك العملات لمحاولة إضفاء الشرعية علي الأموال الاصلية ومثال لذلك ما عرف في الولايات المتحدة بقضية (liberty reserve) وهي منصة لتداول عملة البيتكوين عبر شبكة الانترنت وقد أنشأت هذه المنصة عام ٢٠٠٦ واستخدمت في غسل حوال ٦ مليار دولار أمريكي عن طريق تحويلها لشراء عملة البيتكوين المشفرة^(١).

٢- غسل الأموال بالعملات المشفرة عن طريق كازينوهات القمار الرقمية:-

تعتبر ألعاب المقامرة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت من وسائل غسل الأموال حيث يقوم المقامر بشراء (الفيش) بأموال غير مشروعة ثم يقوم بلعب بعض الجولات من الألعاب فإذا ربح يقوم بصرف الأموال التي ربحها وتعتبر في هذه الحالة أموال نظيفة وإذا خسر مالا في عملية المقامرة فتعتبر تلك الخسارة بمثابة تكلفة ممارسة عمل من الأعمال التجارية، وقد تعددت مواقع المقامرة بالعملات المشفرة على شبكة الانترنت والتي من الصعوبة بمكان مراقبة الأنشطة التي تتم عن طريق تلك

(١) د. محمد سعيد عبد العاطي، سلسلة الكتل (البلوك تشين) ودورها في الحد من جريمة غسل الأموال، المرجع السابق، ص ٧٢٦ - ٧٣٠.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

المواقع من خلال ألعاب المقامرة كما يمكن غسل الأموال في كازينوهات القمار الإلكترونية عن طريق فتح حسابات على مواقع تلك الكازينوهات تم تحويل الأموال لأغراض الرهان والقيام بمراهنات كبيرة أو سحب الأموال دون إجراء أي مراهنات حيث تتيح تلك الكازينوهات الإلكترونية سحب الأموال من الحسابات دون إجراء أي مراهنات علي الإطلاق وهو الأمر الذي يتيح استخدام كازينوهات القمار الإلكترونية في غسل الأموال بحرية كبيرة^(١).

٣- مخطط الخلط لغسل العملات المشفرة:-

يعتبر مخطط الخلط Mixing مخططاً مستحدثاً مرتبطاً في ظهوره بالعملات المشفرة وتقوم فكرته على ما يشبه مفهوم الصندوق المشترك حيث يمكن للأفراد إيداع أموالهم فيه لتحقيق غرض مشترك أو منفعة جماعية للمجموعة المشاركة وبدلاً من تحقيق ذلك يتم نقل هذه الأموال بين بورصات العملات المشفرة مما يجعل متابعة مسار المعاملات التي تتم بهذه الأموال صعباً للغاية ومن خلال هذه الطريقة من المستحيل الربط بين العملة المشفرة وصاحب المال الذي قام بشرائها كما يعتمد هذا المخطط علي تحويل العملات المشفرة إلي منصة رقمية تقوم بتحويلها إلي مبالغ صغيرة للعديد من العناوين المختلفة وهو الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلي صعوبة تحديد مسارات العملات المشفرة وصعوبة تتبعها.

(١) د. طارق أحمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال (عملة البيتكوين نموذجاً)، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي، والاستجابة الأمريكية والمصرية، المرجع السابق، ص ٤٥١ - ٤٥٣.

٤- استخدام المخططات التقليدية لغسل الأموال بالعملة المشفرة:-

ومن أمثلة تلك الطرق التقليدية قيام عدد من الافراد بإجراء معاملات مالية صغيرة نيابة عن غاسل الأموال الأساسي ولحسابه وتعتمد هذه الطريقة علي أن القيام بمعاملات مالية صغيرة من حسابات مختلفة لا تثير الشك والريبة لدى أجهزة إنفاذ القانون والاجهزة المسؤولة عن مكافحة الجريمة و غسل الأموال بينما اجراء معاملة مالية ضخمة من حساب واحد يمكن ان يلفت انتباه تلك الأجهزة ويسمي ذلك المخطط Smurfing، ومن امثلة استخدام هذا المخطط قيام منظمة اليوروبول (وكالة إنفاذ القانون الأوروبية) والحرس المدني الأسباني ووزارة الأمن الداخلي الأمريكي في تحقيق مشترك اسفر علي القبض علي ١١ شخص و مصادره ٨ مليون يورو وقد بدأ المخطط مع تشكيل عصابي في اسبانيا حيث قاموا بتقسيم عائدات الاتجار في المواد المخدرة إلي ١٧٤ حساب بنكي مختلف ثم سافر أعضاء التنظيم إلى كولومبيا حيث قاموا بسحب الأموال باستخدام بطاقات السحب المصرفي (ATM) وعندما ادرك هؤلاء المجرمين إمكانية تتبع معاملاتهم البنكية قاموا باستخدام تلك الأموال في شراء عملات مشفرة من خلال المنصات الرقمية ثم قاموا بعد ذلك بتحويل تلك العملات المشفرة إلي العملة التقليدية لدولة كولومبيا حيث أمكن القبض عليهم بعد ذلك^(١).

(١) القضية منشور على شبكة الإنترنت عن أحد قضايا غسل الأموال تحت عنوان:

(Illegal Network Used Cryptocurrencies and Credit Cards to Launder More Than EUR 8 million From Drug Trafficking) 9 April.2018.

متاح على الموقع منظمة اليوروبول

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

الفرع الثاني

الجهود الدولية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في جريمة غسل الأموال

تحظى جريمة غسل الأموال باهتمام دولي كبير لكونها إحدى صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي يتخطى تأثيرها المستوى الداخلي أو المحلي لدولة بعينها ولكون جريمة غسل الأموال مرتبطة دائماً بغيرها من الجرائم الخطيرة مثل تهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتمويل الإرهاب حيث يلجأ الجناة في هذه الجرائم إلى محاولة إخفاء أو تمويه أموالهم الملوثة المتحصلة من جرائمهم عن طريق عمليات غسل الأموال.

وإدراكاً من المنظمات والأجهزة الدولية لخطورة جريمة غسل الأموال فقد بذلت العديد من الجهود لمكافحة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وسوف نتناول تلك الجهود من خلال استعراض دور منظمة الأمم المتحدة ثم دور مجموعته العمل المالي (FATF) في هذا المجال.

١- دور منظمة الأمم المتحدة لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

<https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom>

Available at: 15/6/2024

سبق الإشارة الى جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة جريمة غسل الأموال وذلك من خلال اصدار التشريع النموذجي الصادر من خلال برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ وكذلك القمة العالمية في مكافحة المخدرات التي عقدت على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبرالوطنية (باليرمو ٢٠٠٠) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فيينا ٢٠٠٣) ولم يتم الإشارة في أي من هذه الاتفاقيات الي العملات المشفرة والتي بدأت في الظهور فعليا على الساحة الدولي في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أي بعد صياغة الاتفاقيات السابق الإشارة إليها وقد بدأ دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة من خلال مكتب الأمم المتحدة المختص بمكافحة المخدرات والجريمة United Nations Office On Drugs And Crime وذلك لكونه المعني بمكافحة غسل الأموال وتجارة المخدرات وتمويل الإرهاب، وقد قام المكتب بإصدار مجموعة من التوصيات عام ٢٠١٤ تضمنت إجراءات الكشف عن جريمة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة^(١)، وقد جاءت تلك التوصيات متوافقة بصفة عامة مع توجيهات مجموعة العمل المالي

^(١) مقال منشور على شبكة الإنترنت على موقع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة متاح على الموقع:

United nations office on drugs and crime (basic manual on the detection and investigation of the laundring of crime proceeds using virtual currences)
june 2014.

www.unodc.org

Available at: 15/6/2024

متاح على الموقع :

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

(FATF) الصادرة في ذات الشأن، وقد حددت التوصيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة عدة موضوعات أساسية تطرحها العملات المشفرة وهي نقص المعرفة والاعتماد علي الأدلة الاليكترونية والقصور التشريعي والملاحقة القضائية والتعاون الدولي وتضمنت التوصيات ضرورة تسجيل المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو تحويل القيمة واستبدال العملات وضرورة انشاء وحدات متخصصة للجرائم الاليكترونية والتحقيقات المالية وضرورة نشر التوعية بين الجمهور، وتبادل المعلومات والتدريب على مواجهه ذلك النوع من الجرائم وكذلك إنشاء أجهزة فنية متخصصة في هذا المجال تضم محاسبين ومحققين ماليين ومتخصصين في الحاسب الآلي حتي يكونوا علي علم بطبيعة تلك الجرائم، وقد جاءت توصيات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بالنسبة لمكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة متوافقة بصفة عامة مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) في هذا الشأن بل اعتبرت توصيات مجموعة العمل المالي المرجع الرئيسي في هذا الصدد^(١).

(١) د. طارق أحمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال (عملة البيتكوين نموذجاً)، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي، والاستجابة الأمريكية والمصرية، المرجع السابق، ص ٤٨٦، ٤٨٨.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
٢- دور مجموعة العمل المالي (FATF) لمواجهة غسل الأموال باستخدام العملات
المشفرة:-

تعد مجموعة العمل المالي (FATF) هي الجهة الدولية الأهم في مواجهة عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة وقد أصدرت عددا من التوصيات لمواجهة مخاطر استخدام العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال وذلك خلال أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٢٠١٩ وتضمنت تلك التوصيات تعريفا للعملات المشفرة كما قسمت العملات المشفرة الي فئات وهي:

١- عملات مشفرة مركزية قابلة للتحويل وهي عملات يمكن تحويلها للدولار الأمريكي ومثالها عملة (Linden Dollars)

٢- عملات مشفرة مركزية غير قابلة للتحويل مثل عملة البيتكوين.

٣- عملات مشفرة مركزية غير قابلة للتحويل مثل عملة Wow Gold.

٤- عملات مشفرة غير مركزية قابلة للتحويل ولم يتم اصدار هذه العملة حتى تاريخ اصدار التوصيات^(١).

كما تضمنت التوصيات ضرورة التأكد من التدابير الخاصة بمواجهة مخاطر استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال نظراً لما تنتجه هذه العملات لمستخدميها

(1) Financial action task force (virtual currencies key definitions and potential AML/CFT risks) June 2014

<https://www.fatf-gdfr.org/media/document>

متاح على موقع:

Available at: 15/6/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

من إمكانية إخفاء الهوية وكذلك ضرورة التأكد من اتخاذ المؤسسات المالية للتدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال عن طريق العملات المشفرة كذلك ضرورة الاهتمام بتفعيل التعاون والتنسيق بين دول العالم فيما يتعلق بمكافحة قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك ضرورة فرض الرقابة اللازمة علي العملات المشفرة القابلة للتحويل الي عملات تقليدية ومراقبة تلك التحويلات وكذلك ضرورة فرض الجزاءات والعقوبات الرادعة سواء علي الأشخاص أو على المؤسسات المالية التي لا تلتزم بمعايير الرقابة علي عمليات غسل الأموال وكذلك الالتزام بحفظ السجلات والابلاغ عن الأنشطة المشبوهة التي تتم بالعملات المشفرة والتي يمكن أن تنطوي على عمليات غسل الأموال.

الفرع الثالث

الجهود المحلية لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال

إدراكاً من المشرع المصري لخطورة العملات المشفرة وإمكانية استخدامها في العديد من الأنشطة الاجرامية فقد حظر قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ إصدار وتداول تلك العملات حيث تضمنت المادة ٢٠٦ من القانون حظر اصدار العملات المشفرة أو إنشاء منصات تداولها دون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي وبذلك فعلية تكوين العملات المشفرة التي تتم باستخدام جهاز كمبيوتر عن طريق صنع الخوارزميات وفك تلك الشفرات الرياضية المعقدة وذلك من

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

خلال حفظ البيانات وتسجيلها من خلال تقنية (سلسلة كتل) Block Chain مجرمة وفقاً للتشريع المصري طالما لم تحصل على ترخيص بذلك من البنك المركزي^(١).

كما جرم المشرع الاتجار في تلك العملات المشفرة أو الترويج لها وعلى ذلك فاستخدام تلك العملات في الإقليم المصري يعد مجرماً كما جرمت المادة ٢٠٦ إنشاء أو تشغيل منصات تداول العملات المشفرة، وقد أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى تحمل رقم ٤٢٠٥ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ انتهت فيها إلى حرمة تداول هذه العملات والتعامل بها^(٢).

وبالرغم من أن قانون البنك المركزي لم يجز إصدار العملات المشفرة أو تداولها إلا أنه لم يغلق الباب تماماً نحو الاعتراف بها وجعل ذلك مرهوناً بالحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك وهو موقف محمود للمشرع المصري فربما تتغير الظروف الاقتصادية في المستقبل بحيث تصبح تلك العملات امراً واقعاً لا مفر من الاعتراف به وهو ما نعتقد أنه ما سوف يحدث في المستقبل عاجلاً أم آجلاً.

وقد كان من الخطوات المحمودة للمشرع المصري في إطار مكافحته استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال قيامه بإصدار قانون ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن

(١) د. محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة المنصورة)، العدد التاسع والسبعون، مارس ٢٠٢٢، ص ١٠٦٦-١٠٦٨.

(٢) الفتوى منشورة على موقع دار الإفتاء المصرية:

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

مكافحة جرائم غسل الأموال وذلك حيث قام بتعديل تعريف الأموال والأصول المستخدمة في جريمة غسل الأموال حيث نصت المادة ١ (بند أ) على تعريف الأموال والأصول بأنها: جميع الأصول المادية والمشفرة والموارد الاقتصادية كما تشمل الأصول المشفرة التي لها أهمية رقمية يمكن تداولها أو نقلها أو تحويلها لشكل رقمي وتستخدم كأداة للدفع أو الاستثمار^(١).

وقد أنشأت المادة الثالثة من القانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وحدة بالبنك المركزي المصري تختص بمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك تحت مسمى (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وتختص تلك الوحدة بالتحريات المالية في حالة وجود شبهة معاملات مالية تتضمن إحدى جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وتتكون تلك الوحدة من عدد من أعضاء السلطة القضائية وعدد من المتخصصين في المجال الخاص بتطبيق هذا القانون^(٢).

وقد رفضت معظم الدول العربية الاعتراف بالعملات المشفرة، ففي دولة الأردن حظر البنك المركزي الأردني علي البنوك والمؤسسات المالية التعامل بالعملات المشفرة واعتبر أن البيبتكوين هي عملة غير قانونية.

(١) د. خالد احمد نور الطباخ، المواجهة الجنائية لاستخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٢) انظر موقع (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) المصرية:

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

وفي دولة الجزائر فقد نص قانون المالية الصادر عام ٢٠١٨ على حظر تداول واستعمال العملات المشفرة كما حظرت كل من لبنان وقطر التعامل بالعملات المشفرة^(١).

وتعتبر دولة الامارات العربية هي أول الدول العربية التي أيدت التعامل بالعملات المشفرة وأطلقت أول صراف آلي لعملة البيتكوين في أحد الفنادق بحيث يمكن من خلاله تحويل عملة البيتكوين إلى العملة التقليدية كالدرهم والدولار وأصبحت بعض المطاعم والمحلات في دبي تقبل التعامل بالعملات المشفرة مثل البتكوين، كما أصدرت سلطه دبي للخدمات المالية في الأول من نوفمبر عام ٢٠٢٢ تشريعاً لتنظيم صناعة وأسواق العملات المشفرة مع التزام الشركات بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^(٢).

وفي المملكة العربية السعودية يعتبر تداول العملات المشفرة غير قانوني ولا يتم الموافقة عليها كعملات معترف بها لما لها من مخاطر، وبالرغم من ذلك فقد أطلقت مبادرة مشتركة بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة لمشروع عملة مشفرة تعتمد على تقنية البلوكتشين تستخدم في المعاملات بين

(١) د. عاصم عادل محمد العضائيلة، العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ٣٨.

(٢) لوائح التشفير في الامارات العربية المتحدة ودبي لعام ٢٠٢٤ مقال منشور علي الموقع Comply Cube

<https://www.complycube.com> Available at: 16/6/2024

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

البلدين في اعمال البنوك المشاركة في المشرع اعتمادا علي استخدام قواعد بيانات موزعة بين البنوك المركزية في البلدين^(١).

الخاتمة

من خلال دراستنا التي استعرضنا فيها جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها يتضح لنا أن جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تهدد الاقتصاد القومي لأي دولة بل وتؤثر على الاقتصاد العالمي وتتزايد خطورة تلك الجريمة لارتباطها بغيرها من الجرائم الخطيرة مثل تمويل الإرهاب و الاتجار في المخدرات و الاتجار في الأسلحة إذ يلجأ مرتكبوا هذه الجرائم في كثير من الأحيان إلى محاولة إخفاء الشرعية علي عائدات ومتحصلات جرائمهم من أموال فيقومون بمحاولة إخفاء أو تمويه طبيعتها أو إدماجها في أنشطة أخرى وهنا تقع جريمة غسل الأموال.

وقد أدركت دول العالم خطورة تلك الجريمة لذلك قامت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بصياغة عدة اتفاقيات دولية لمواجهتها وتعد مجموعة العمل المالي (FATF) من أهم الهيئات الدولية التي وضعت عددًا من التوصيات الفاعلة لمواجهة جريمة غسل الأموال، وفي السنوات الأخيرة ظهر نوع جديد من العملات وهي العملات المشفرة التي أحدثت ثورة هائلة في عالم المال و الاقتصاد والتجارة إذ يتم

(١) د. حسام نبيل الشنراقي، استخدام العملات الرقمية المشفرة (المخاطر والحلول) ، المرجع السابق، ص ١٢١٧.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

إصدار هذا النوع من العملات بمنأى عن الحكومات والمؤسسات المالية والبنوك المركزية بالإضافة إلي أن التعامل مع هذه العملات لا يحتاج إلي إظهار هوية المتعامل وقد أدت هذه الخصائص إلي لجوء العديد من مرتكبي الأنشطة الإجرامية بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة إلي استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال وهو ما أدى إلي بذل العديد من الجهود الدوليـة والمحلية لمواجهة تلك الظاهرة.

النتائج:

من خلال دراسـاتنا فقد ظهرت لنا النتائج الآتية:

- ١- تعتبر جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم ذات المردود الإقتصادي السلبي على المستويين الدولي والمحلي إذ تعتبر هذه الجريمة مجالاً لعتاة المجرمين يتمكنون من خلالها من إخفاء وتمويه المتحصلات المالية من جرائمهم هروباً بها من ملاحقة أجهزة إنفاذ القانون.
- ٢- تفترض جريمة غسل الأموال وجود جريمة أصلية (جنايه أو جنحه) يتولد عنها أموال أو متحصلات غير مشروعة يقوم الجاني في جريمة غسل الأموال بمحاولة إخفاء أو تمويه مصدرها أو ادماجها في نشاط اقتصادي آخر بهدف إخفاء مصدرها غير المشروع وهو ما يطلق عليه (الشرط المفترض).

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٣- تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الشكلية حيث تقع الجريمة بمجرد وقوع السلوك الإجرامي دون انتظار تحقق النتيجة وفقا لمنهج المشرع المصري.

٤- اشترط المشرع المصري في الركن المعنوي في جريمة غسل الأموال قصدًا خاصًا بالإضافة إلي القصد العام بعنصريه العلم والإرادة ويتمثل القصد الخاص في اتجاه نية الجاني إلي إخفاء المصدر غير المشروع للمال أو تمويه حقيقة مصدره.

٥- اعتبر المشرع المصري جريمة غسل الأموال جنائية عقوبتها السجن الذي لا تزيد مدته عن سبعة سنوات والغرامة كما فرضت دول الخليج عقوبات مشددة على ذات الجريمة.

٦- تتم عملية غسل الأموال من خلال ثلاثة مراحل أساسية هي مرحلة الإيداع ومرحلة التموية ومرحلة الإدماج.

٧- ظهرت العملات المشفرة في نهاية العقد الأول من القرن الحالى وأحدثت تطورًا لا ينكر في مجال المال والاقتصاد والتجارة وظهرت العديد من الأنواع لتلك العملات لعل أهمها وأشهرها وأقدمها هي عملة البيتكوين.

٨- تتميز العملات المشفرة بعدة خواص لعل أهمها قلة تكاليف إصدارها وسرعة وسهولة تداولها وعدم حاجة المتعاملين بها للكشف عن هويتهم بالإضافة إلي كونها عملات لا مركزية وعالمية فهي تصدر بعيدًا عن أي سلطه مركزية لأي دولة أو مؤسسة حكومية أو بنك مركزي كما أنها لا

تعترف بالحدود الجغرافية بين الدول ويتم إصدارها من خلال مواقع معينة على شبكة الانترنت.

٩- أدت تلك الخواص إلي لجوء عدد من الجناة في العديد من الأنشطة الإجرامية خاصة جرائم غسل الأموال الي القيام بارتكاب جرائمهم بالعملات المشفرة لصعوبة الكشف عن هويه المتعاملين بها ولصعوبة ملاحقة مستخدميها.

١٠- أصدر المشرع المصري قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي حظر استخدام أو إصدار العملات المشفرة في مصر إلا عقب الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي.

١١- ثم ضبط العديد من القضايا التي استخدمت العملات المشفرة في ارتكابها مما أدى إلي قيام منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (FATF) بإصدار العديد من التوصيات لمواجهة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الجرائم بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة.

التوصيات

من خلال دراستنا السابقة فقد توصلنا للتوصيات الآتية وذلك لمواجهة ظاهرة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب جريمة غسل الأموال:

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

١- تضمين التشريعات الجنائية المعنية بمكافحة جريمة غسل الأموال نصوصاً لتغليظ العقوبة في حالة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الجريمة أو في أى مرحلة من مراحلها.

٢- صياغة اتفاقية دولية تتبناها الأمم المتحدة لإتخاذ موقف دولى موحد تجاه الاعتراف بالعملات المشفرة والتعامل بها .. ونحن من جانبنا نرى أن يتم الاعتراف بتلك العملات للاستفادة من مزاياها مع وضع ضوابط قانونية ومالية صارمة لمواجهة مخاطر التعامل بتلك العملات خاصة في ارتكاب الجرائم.

٣- ضرورة دخول جمهورية مصر العربية عصر العملات المشفرة إذ أصبحت واقعاً لا يمكن إنكاره ونرى أن تحذو مصر حذو دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حيث أن الدولتان بصدد إنشاء عملات مشفرة تجريبية تستخدم في المعاملات بين البلدين ونرى أن مصر بما لها من خبرات فنية وتقنية قادرة على اقتحام هذا المجال مع وضع الضوابط الفنية والقانونية والتي تكفل الاستفادة من تلك العملات وتقليل مخاطرها.

٤- تدريب رجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة خاصة العاملين في مكافحة جرائم الأموال العامة على اكتشاف ومواجهه الجرائم التي تستخدم فيها العملات المشفرة وبخاصة جرائم غسل الأموال وكيفية اكتشاف وضبط وتحقيق تلك الجرائم.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

٥- تعزيز التعاون الدولي بين مختلف دول العالم بصفة عامة وبين الدول العربية بصفة خاصة في مجال مكافحة استخدام العملات المشفرة في ارتكاب الجرائم لا سيما جرائم غسل الأموال.

٦- تدريب العاملين في المؤسسات المالية والبنوك خاصة البنك المركزي على التعامل مع العملات المشفرة وتوعيتهم بالوسائل التي يلجأ مرتكبي الجرائم إلى استخدامها في ارتكاب جرائمهم باستخدام تلك العملات خاصة في جرائم غسل الأموال.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

قائمة المراجع

١- الكتب

أ- المراجع العامة:

- ١- د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص (الكتاب الاول)، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٩.
- ٢- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني - حق الملكية - الجزء الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩١.
- ٣- د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي - دراسة تأصيلية بالمقارنة بالركن المعنوي في الجرائم العمدية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨ .

ب- المراجع المتخصصة:

- ١- د. أحمد عبد الظاهر، المواجهة الجنائية لغسل الأموال في التشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٥ .
- ٢- د. أحمد عوض بلال، الجرائم المادية والمسؤولية الجنائية بدون خطأ - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣.

- مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
-
- ٣- د. أحمد يوسف جمعه، الإرهاب السيبراني والعمليات الافتراضية والتجسس الإلكتروني (دراسة تحليلية تتناول استخدامات الإرهاب للفضاء الإلكتروني)، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، القاهرة ٢٠٢٢.
- ٤- أديبة محمد صلاح، الجريمة المنظمة - دراسة مقارنة، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية (العراق) ٢٠٠٩.
- ٥- د. سعيد عبد اللطيف حسن، جرائم غسيل الأموال، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩.
- ٦- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥.
- ٧- د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال والاستجابات الدولية وجهود المكافحه الاقليمية والوطنية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤.
- ٨- مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢.
- ٩- د. هدي حامد قشقوش، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٢- الرسائل العلمية (دكتوراه / ماجستير):

١- أثير صلاح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير، لكلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط الأردنية - يونيو ٢٠٢١.

٢- عبد الله محمد عوني الزهراني، المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال في القانون الجنائي الداخلي والقانون الجنائي الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢.

٣- عبد الله ناصر عبيد الزغابى، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.

٤- محمد عبد الله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول - دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٠.

٥- محمد فوزى صالح، الجريمة المنظمة وآثرها على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة يحيى فارس (الجزائر)، ٢٠٠٩.

٦- لواء/ هشام عبدالرزاق عبد الغني البقلي، المواجهة التشريعية والأمنية لجريمة تمويل الارهاب (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة ٢٠٢٣.

٣- الدوريات والأبحاث

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول

١- د. أحمد رجب عبد الخالق قرشم، التنظيم القانوني للعمليات الرقمية وفقا لآليات المؤسسات والهيئات الامريكية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كل الحقوق -جامعه المنصورة) المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والثمانون، يونيو ٢٠٢٣.

٢- د. أحمد عبد الرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية (رؤية قانونية تأصيلية) مجلة الشريعة والقانون، (تصدر عن جامعة الإمارات)، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الحادي والثمانون، يناير ٢٠٢٠.

٣- د. إمام حسنين خليل عطا الله، السياسة الجنائية لمواجهة غسل الأموال فى تشريعات ودول الخليج العربي (دراسة تحليلية مقارنة بالتشريع المصرى) مجلة جامعة حبوب الوادي الدوليہ للدراسات القانونية، المجلد الخامس، العدد الخامس، ٢٠٢٠.

٤- د. أمجد النقراشي، البنیان القانونى لجريمة غسل الأموال، المجلة القانونية (تصدر عن هيئة التشريع والرأي القانوني بمملكة البحرين)، العدد الخامس، يناير ٢٠١٦.

٥- أميره عبود مرزة، جريمة غسيل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال (تصدر عن مركز رقاد للدراسات والأبحاث (الأردن) المجلد الثامن، العدد الثاني، إبريل ٢٠٢٠.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٦- براء منذر كمال عبداللطيف، إيناس بهاء نعمان، موقف التشريعات العربية من العملات الافتراضية، مجلة الحقوق (تصدر عن جامعة تكريت بدولة العراق)، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول - الجزء الثاني، ٢٠٢٠.

٧- بشار حسين جمعه، الجهود الدولية والوطنية في مكافحة غسل الأموال، مجلة البعث، (تصدر عن جامعة البعث بدولة سوريا)، المجلد ٤٤، العدد السادس، ٢٠٢٢.

٨- د. تميم طاهر محمد، المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال، مجلة كلية الحقوق (تصدر عن كلية القانون الجامعة المستنصرية العراق)، المجلد الأول، العدد العشرون، ٢٠١٢.

٩- د. حسام نبيل الشنراقى، استخدام العملات الرقمية المشفرة (المخاطر والحلول)، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة السادات)، المجلد التاسع، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٣.

١٠- د. حسين السيد حسين، العملات المشفرة البلوكتشين - التحديات والمخاطر، مجلة القانون والإقتصاد (تصدر عن كلية حقوق القاهرة) المجلد ٩٣، العدد الثاني، إبريل ٢٠٢٠.

١١- د. حنان السيد عبد الهادي عبد الحافظ، مدي فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي - دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، مجلة البحوث

- مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
-
- الفقهية القانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون - فرع جامعة الأزهر بدمنهور)، المجلد ٣٣، العدد ٣٦، إبريل ٢٠٢١ .
- ١٢- د. خالد محمد نور الطباخ، المواجهة الجنائية لاستخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب، مجلة القانون والتكنولوجيا (تصدر عن الجامعة البريطانية بالقاهرة)، المجلد الثاني، العدد الثاني، أكتوبر ٢٠٢٢ .
- ١٣- د. رامى متولى القاضي، المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون (تصدر عن جامعة الإمارات العربية المتحدة)، السنة السادسة والثلاثون، العدد التاسع والثمانون، يناير ٢٠٢٢ .
- ١٤- د. سالى سمير عبدالمسيح، الاستثمار فى العملات الافتراضية، المجلة القانونية والتكنولوجيا، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم)، المجلد العاشر، العدد السابع، نوفمبر ٢٠٢١ .
- ١٥- د. طارق أحمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال (عملة البيتكوين نموذجا)، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي، والاستجابة الأمريكية والمصرية، المجلة القانونية (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم)، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني ، نوفمبر ٢٠٢٢ .

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

١٦- د. عاصم عادل محمد العضائية، العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، مجلة جامعة الزيتون الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠.

١٧- د. عبد الله أحمد محمد عبد الله ريعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل بها (دراسة فقهية مقارنة) مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين، بأسوان جامعة الأزهر، العدد الثالث، ٢٠٢٠.

١٨- د. محمد بن عبدالعزيز الخضير، التعامل بالعملات المشفرة في التجارة الإلكترونية، مجلة روح القوانين (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة طنطا)، العدد الثامن والتسعون، إبريل ٢٠٢٢.

١٩- د. محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد التاسع والسبعون، مارس ٢٠٢٢).

٢٠- د. محمد سعيد عبدالعاطي محمد، سلسلة الكتل (البلوكتشين) ودورها في الحد من جريمة غسل الأموال، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية (تصدر عن كلية الحقوق - جامعة السادات) المجلد التاسع، العدد الأول، مارس ٢٠٢٣.

٢١- د. محمد عبد اللطيف فرج، تجريم عمليات غسيل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثالث عشر، يناير ١٩٩٨.

- مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
-
- ٢٢- محمد عبد الله سعيد على الناعور النقبي، غسل الأموال والجهود الدولية لمواجهةها، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، (تصدر عن جامعة الجيلالي بونعامة بدولة الجزائر) المجلد الرابع، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢١.
- ٢٣- د. محمد يحيى عطيه، محل التنفيذ الافتراضي - البيتكوين نموذجاً - دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقيه والقانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور) العدد الثامن والثلاثون، يوليو ٢٠٢٢.
- ٢٤- د. محمود محمد الدمرداش، العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على دور البنوك المركزية فى إدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية (تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور) العدد الثانى والأربعين، يوليو ٢٠٢٣.
- ٢٥- د. منصور على منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات - الواقع وآفاق المستقبل، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد السابع والثلاثون - الجزء الأول ، يناير ٢٠٢١ .
- ٢٦- د/ هشام بشير، التعاون الدولى والإقليمى فى مكافحة تمويل الارهاب، المجلة المصرية للقانون الدولى (تصدر عن الجمعية المصرية للقانون الدولى)، العدد الثالث والسبعون، ٢٠١٧.
- ٢٧- د. ياسر محمد الممعي، دور السياسة التشريعية المعاصرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في ضوء المستجدات الحديثة- دراسة مقارنة تحليلية

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

ما بين التشريع المصري والقطري والفرنسي والأمريكي)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، (تصدر عن كلية الحقوق جامعة السادات) المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٢.

٤- المؤتمرات العلمية:

١- د. رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان، (حماية المصلحة العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي)، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠١٩.

٢- د. سامي إبراهيم السويلم، (حول النقود المشفرة) ورقة بحثية مقدمة لحلقة بحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان (النقد الافتراضي)، ٢٣/١/١٤٤٠، ٣/١٠/٢٠٠٨.

٣- د. سامي ياسين، تبييض الأموال عن طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية التربية والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان (العملة الافتراضية في الميزان)، ١٦-١٧ أبريل ٢٠١٩.

- 1- **Eitan Azani and Nadine Liv**, Jihadists use of virtual currency, International institute of counter- terrorism, Dec 2018.
- 2- **Guy stessens**, Money laundering - A new international law enforcement Model, Cambridge University, press 2008.
- 3- **Tony Rihards, chris Thompson and cameron Dark**, Retail central Bank Digital Currency: Design considerations, Rationales and implications, Reserve Bank of Austealia, Bulltin september 2020.
- 4- **Van Hout, Marie claire and Tim Bingham**, Responsible vendors, intelligent consumers: Silk Road, the online revolutuin in drug trading, International Journal of Drug Policy, 2014.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

٦- المواقع الإلكترونية:

١- إعلان لجنة بازل للرقابة على البنوك لعام ١٩٨٨

<http://asJp.cerist.dz>1pdf>

Available at: 22/3/2024

٢- موقع مجموعة العمل المالي (FATF)

<http://www.FATF.gofi.org>

Available at: 22/3/2024

٣- موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

والبروتوكولات الملحقة بها

<http://www.unodc.org/documents/treaties/untoc>

Available at: 1/4/2024

٤- قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩

<https://www.mam/c.gov.Q6.legiston.htm>

Available at: 17/4/2024

٥- موقع معجم المعاني الجامع على شبكة الإنترنت

<http://www.almaany.com>

Available at: 25/4/2024

٦- د. إيهاب خليفة (البلوكشين الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة)،

مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة أوراق أكاديمية، العدد الثالث، ٢

مارس ٢٠١٨

<https://www.academia.edu>

Available at: 28/3/2024

٧- مقال منشور على موقع Investopedia

Jake Franken field, what is Bitcoin mining?

<https://www.investopedia.com/terms> Available at: 28/3/2024

8- Devansh sinhal, Digital currency VS. Cryptocurrency what is difference.

مقال منشور على شاشة الإنترنت على موقع

<https://coins.with.co/switch/crypto/digital-currency>

Available at: 29/4/2024

٩- موقع دار الإفتاء المصرية

<https://www.dar-alifta.org>

Available at: 1/5/2024

١٠- د. بتول شعبان، دانيه الطويقات، رايه العساف، ايمان بني عطيه، العملات المشفرة (دراسة أعدها مجموعة من موظفي دائرة الاشراف والرقابة علي البنك المركزي الاردني)، ٢٠٢٠. متاح على موقع :

<https://www.cbj.gov.jo>

Available at: 5/4/2024

١١ - مقال منشور عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على موقع موسوعة

ويكيبيديا

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

Available at: 7/4/2024

١٢ - مقال منشور على شبكة الإنترنت بعنوان:

Dr. Iwa Salami: Terrorism Fimancing with virtual currencies- can Regulatory Technology Solutions combat that.

٣- جريمة غسل الأموال واستخدام العملات المشفرة في ارتكابها

<https://repository.uel.ac.uk/item> Available at: 5/6/2024

١٣- مقال منشور على شبكة الإنترنت عن أحد قضايا غسل الأموال تحت عنوان:

(Illegal Network Used Cryptocurrencies and Credit Cards to Launder More Than EUR 8 million From Drug Trafficking) 9 April.2018.

متاح على الموقع منظمة اليوروبول

<https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom>

Available at: 15/6/2024

١٤- موقع (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) المصرية

<https://www.Mlcu.org.org/ar> Available at: 25/6/2024

١٥- لوائح التشفير في الامارات العربية المتحدة ودبي لعام ٢٠٢٤ مقال منشور

علي الموقع Comply Cube

<https://www.complycube.com> Available at: 16/6/2024

١٦- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ متاح على موقع.

<https://www.qfiu.gov.qa> available at: 15/3/2024

١٧- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨) متاحة على موقع.

<https://www.maqam.najah.edu.legislation>

Available at: 14/3/2024

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الأول
١٨- الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات
العقلية (تونس ١٩٩٤) متاحة على موقع.

<https://www.moi.gov.sa>

Available at: 15/3/2024

١٩- مقال منشور على شبكة الإنترنت على موقع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات
والجريمة متاح على الموقع:

United nations office on drugs and crime (basic manual on the
detection and investigation of the laundring of crime proceeds
using virtual curencies) june 2014.

www.unodc.org

Available at: 15/6/2024

٢٠- قضية اختراق بورصة (Bit finex) متاحة علي موقع:

<https://lunnll.io/home/news>

Available at: 5/6/2024

٧- أحكام محكم النقض:

١- نقض ١٢ مايو سنة ٢٠١٣، الطعن رقم ١٢٨٠٨ لسنة ٨٢ ق.